الفصل التاسع

ظاهرة الطلاق المبكر: العوامل والأسباب المجتمعية

رؤية تحليلية

مقدمة.

أولاً: القيم والمعايير والسلوكيات السلبية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر.

ثانياً: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر.

ثالثاً: تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق المبكر من وجهة نظر حالات الدراسة.

obeikandl.com

مقدمة

تعرضت الأسرة في الفترة الأخيرة في مجتمعاتنا لمتغيرات سلبية عديدة أورثتها بعض مظاهر الضعف الذي قد يدفع بها إلى الانهيار. فقد تعرضت الأسرة في غالبية المجتمعات العربية والإسلامية لتأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي خضعت لها أثناء عملية التنمية والتحديث التي لم تكن مواتية في أحيان كثيرة الأمر الذي أدى إلى ظهور عديد من الظواهر السلبية والمنحرفة التي أثرت على فاعلية مختلف وحدات ومؤسسات المجتمع، والأسرة باعتبارها أبرز هذه الوحدات أو المؤسسات[589].

وإلى جانب تأثر الأسرة بعديد من المتغيرات المرتبطة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي خضعت لها هذه المجتمعات فقد خضعت الأسرة أيضاً لكثير من المتغيرات الخارجية، بخاصة الصادرة عن العولمة، والتي تسعى إلى اختراق بنياتنا الاجتماعية ومنظوماتنا القيمية والثقافية، والعمل على إضعافها بهدف استبدالها بقيم وأبنية غريبة على مجتمعاتنا وأنماط أسرتنا وتعكس بالأساس طبيعة الأسرة في بناء نوعية الحياة السائدة في مجتمع القوة العالمية التي أصبحت مسيطرة الآن على هذا العالم[590].

ومن هنا، فلا يمكن تفسير ظاهرة الطلاق بوجه عام، والطلاق المبكر بوجه خاص والوقوف على أسبابها وعواملها المختلفة إلا في ضوء ما شهده مجتمعنا المصري خلال الحقبة الأخيرة من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة، كانت بمثابة إعادة تشكيل للبنية الاجتماعية المصرية من جديد، حيث أدى تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة والخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحرة إلى إفراز مجموعة من التغيرات السريعة والجوهرية والعديد من المشكلات من أهمها

([589]) على ليلى: مقدمة مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع، تشخيص للمشكلات واستكشاف سياسات المواجهة، مرجع سابق، ص 7.

([590]) المرجع السابق، ص 7.

obeikandi.com

الفقر والبطالة وتزايد معدلات البؤس والحرمان، وتدني مستوى الأجور وتضرر الطبقات المتوسطة والكادحة من ارتفاع الأسعار ومن ثم عدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية، وغير ذلك من مشكلات تركت بصماتها الواضحة على حياة المجتمع المصري بصفة عامة، والأسرة المصرية بصفة خاصة، وذلك من خلال تغير بعض جوانب بنية الثقافة والقيم داخل المجتمع، وما ترتب على ذلك من تغير طبيعة القيم والعلاقات والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، الأمر الذي أدى بدوره إلى بروز ظاهرة الطلاق المبكر بأشكالها المختلفة.

ذلك أنه قد تراءى للباحثة من خلال الواقع الميداني أن التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي خضع لها بناء المجتمع كان لها تأثيرها على بناء الأسرة وأدوارها. فقد ظهرت مجموعة من الظروف التي ارتبطت بهذه التحولات والتي لعبت دورها في تغيير أبنية الأسرة ووظائفها وكذلك في اختفاء العديد من القيم الإيجابية الأصيلة، وبروز المزيد من القيم السلبية مما أدى إلى خلق المناخ الخصب والمؤيد لبروز ظاهرة الطلاق المبكر وانتشارها داخل محيط المجتمع المصري، فبالإضافة إلى العوامل الخاصة أو (الذاتية) الدافعة والمهيئة لوقوع هذه الظاهرة والتي تم التعرض لها تفصيلياً في الفصلين السابقين، هناك أيضاً العوامل الاجتماعية والثقافية العامة التي عملت على نمو وانتشار تلك الظاهرة، بوصفها إحدى الظواهر الاجتماعية المدمرة التي تمخضت عن تلك التحولات والتغيرات التي تعرض لها الواقع المصري في سنواته الأخيرة، سواء كان ذلك من خلال هذه القيم والمعايير والسلوكيات السلبية التي تغلغلت بسرعة رهيبة داخل المجتمع وبين الزوجين حديثي الزواج فساعدت على تمزق العلاقات والروابط الأسرية وانهيارها، كقيم الأنانية، والفردية، والانتهازية، والسلبية واللامبالاة، والقيم الاستهلاكية، بالإضافة إلى ضعف قيم الحب والتعاون والاحترام والانتماء والتماسك الأسري وتغير قيم اختيار الزواج، وانتشار الفساد، وتعظيم المادة، وتغلغل الثقافة الغربية، أو من خلال بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تميز واقع الأسرة المصرية حديثة الزواج باعتبارها جزءاً من المجتمع، أو مرآة تعكس ما يدور بداخله، كضعف العلاقات الأسرية وهجرة

الأزواج للخارج، وتزايد معدلات العنف الموجه نحو الزوجات، بالإضافة إلى شيوع ظواهر البطالة والإدمان وتصاعد حدة الخلافات الزوجية نتيجة لعدم قدرة الأزواج على إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة.

وفي ضوء ذلك سوف تحاول الباحثة من خلال هذا الفصل عرض تلك العوامل والأسباب المتشابكة وتحليلها من واقع الدراسة الميدانية، وكذلك من وجهة نظر حالات الدراسة، على أمل أن يمكننا هذا من الكشف عن بعض الجوانب المرتبطة بأبعاد تلك الظاهرة، تمهيداً لإمكانية التصدي لها والتخفيف من حدتها.

أولاً- القيم والمعايير والسلوكيات السلبية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر:

1- تغير قيم الاختيار الزواجي:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك تغيرات قد طرأت على قيم اختيار الزواج، حيث أصبحت اختيارات الأفراد تتجه نحو القيم المادية النفعية أكثر من القيم الأخلاقية، ونحو الاختيارات الفردية، حيث تحول الزواج إلى مجرد مشروع يهدف إلى تحقيق أعلى فائدة من الربح والمنفعة، وأصبحت المادة هي المعيار الأساسي في اختيار شريك الحياة بغض النظر عن المعايير والعوامل الأخرى التي كان ينظر إليها عند الاختيار للزواج كعامل السن أو التعليم أو التكافؤ الاجتماعي، وهو ما يدل على تأثر القيم في المجتمع المصري بقيم العولمة الاقتصادية، والتي تستهدف تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بالأخلاق أو القيم الإنسانية، حيث أوضحت بعض حالات الدراسة من المطلقات وعددهن خمسة أن المعيار الأول في اختيارهن لأزواجهن كان هو النواحي المادية ومقدار ما يمتلكه الزوج من عقارات أو أراضي أو مهنة تدر عليه ربحاً، وذلك بغض النظر عن السن أو المستوى التعليمي أو درجة التدين، معللات ذلك بأن العالم اليوم هو عالم المادة نظراً لغلاء الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي لا يتطلب فقط الإرتباط بالزوج القادر مادياً على الإنفاق على الأسرة وإنما أيضاً القادر على تحقيق مستوى معيشي يتميز بالرفاهية وتحقيق الأمان للمستقبل (حالة7، 15، 17، 21، 29)، هذا بالإضافة إلى ما أكدته بعض

الحالات الأخرى من أن ارتباط أزواجهن بهن كان نتاجاً لارتفاع مستوياتهن الاقتصادية وامتلاكهن لمهن تدر عليهن ربحاً مادياً كبيراً، بالإضافة إلى ثراء أسرهن وامتلاكها للكثير من الأموال والعقارات والأراضي (حالة 4، 9).

ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أنا بصراحة وافقت على الجواز منه وهو كان أكبر مني بتسع سنين وأعلى مني في الشهادة عشان كان غني، مابصتش لأي حاجة تانيه غير لفلوسه وأنه هايقدر يعيشني في مستوى كويس، أصله كان عنده شقة تمليك وعربية آخر موديل ومصنع وفلوس في البنك، وده اللى خلاني ما أشوفش عيوبه في فترة الخطوبة، ودي كانت غلطة عمري، لأني اكتشفت بعد الجواز إن الفلوس مش كل حاجة واتعلمت الدرس كويس واخترت بعد كده لما جيت اتجوز تاني واحد بيحبني وأخلاقه عالية ومتدين، صحيح مش غني زي الأولاني، لكن أنا سعيدة معاه أوي."الحالة رقم 15".

(أنا اتجوزت نقاش عشان كنت فاهمة إنه ياما هناوياما هناك، ضحك عليا وفهمني إنه بيدخل له حوالي 5000 جنيه في الشهر وأنه بياخد مقاولات كبيرة وعمارات بحالها بيقوم بتشطيبها لوحده وكان كل يوم ييجي عندنا الشارع بعربية شكل فطبعاً زغلل عيني وانبهرت بيه وقلت هو ده اللي هايعيشني في المستوى المادي اللي أنا عايزاه، وصممت اتجوزه رغم رفض أهلي الشديد له لأنه كان مش متعلم وأنا معايا ليسانس أداب وكمان هو نقاش وأنا مدرسة، ده غير فرق السن، لكن أنا وقفت قدام أهلي واقنعتهم إن هو ده اللي هايعيشني حياة كريمة لأن المقياس دلوقتي مش هو معاه شهادة إيه ولا بيشتغل إيه، المقياس هو بيكسب قد إيه وبيدخل له كام في الشهر ويقدر يجيب شقة كويسة ويصرف على البيت كويس ولا لأ) "الحالة رقم 21".

(طليقي ده كان سبب جوازه الأول مني فلوس بابا وأنا ما كنتش فاهمة كده في الأول، لكن فهمت بعدين بعد الجواز، هو كان طمعان في والدي لأنه غني وبيشتغل في السلك الدبلوماسي وأنا بنته الوحيدة، وفعلاً بابا هو اللي جاب له الشقة والعفش وكل حاجة من الألف إلى الياء زي ما بيقولوا، وكمان كان بيصرف عليا وأنا في بيت جوزي، لأن جوزي ماكنش بيصرف عليا ولا على ابنه، كان معتمد على فلوس بابا

وعلى شغلي، هو صحيح كان ظابط شرطة لكن ماكانش حيلته غير مرتبه، كانت عيلته مستواها أقل بكتير من عيلتي، وده كان عامل له عقدة نقص، عشان كده ماكانش المفروض أوافق عليه) "الحالة رقم 9".

ولعل دلالة تلك الأقوال تعبر عن مدى ما أحدثته تلك التحولات الكبرى التي شهدها المجتمع المصري خلال الربع الأخير من القرن العشرين من آثار غير مرغوبة في النسق القيمي السائد داخل الأسرة المصرية، وذلك من خلال انتشار بعض القيم السلبية مثل القيم المادية والاستهلاكية والانتهازية والأنانية وحب الذات لتصبح هي الموجه الأساسي لهم في عملية اختيار الزوج أو الزوجة، بدلاً من القيم الإيجابية التي كانت توجه سلوك غالبية أفراد الأسرة وتتحكم في اختياراتهم للزواج مثل قيم الأخلاق، والتدين، والنجاح العلمي، وغيرها من القيم الإيجابية التي أصبح التمسك بها في نظر الكثيرين خلال الآونة الأخيرة من قبيل الجمود والتخلف، وهو ما يبين عمق العامل المادي وتأثيره في الاختيار وعمق التأثر بقيم العولمة والتي تؤدي إلى تسليع كل شئ حتى الإنسان.

2- ضعف قيم الحب والتعاون والتماسك الأسري:

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية عن ضعف قيم الحب والعطف والتسامح والاحترام والتماسك الأسري داخل أسر غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات قبل وقوع الطلاق، حيث تميزت تلك الأسر بكثرة الخلافات والمشاجرات وشيوع حالة من عدم الاهتمام بالترابط الأسري أو بضرورة وجود جو نفسي يتوافر فيه السكن والمودة، مما يعني أن الإحساس بالفردية واللامبالاة هو السائد بين الزوجين، وأن أسلوب التنشئة أو التربية لم يتجه أبداً إلى محاولة غرس قيم الحب والولاء والتماسك بين أفراد أسر تلك الحالات وأزواجهن، ولعل ذلك يرجع إلى أن غالبية الآباء والأمهات داخل تلك الأسر (أسر المنشأ) هم من الأميين أو على الأكثر ممن يعرفون القراءة والكتابة فقط، وهذا وحده كفيل بتفسير عدم وعيهم وإدراكهم لأهمية غرس مثل هذه القيم في نفوس أبنائهم منذ الصغر، هذا بالإضافة إلى انتشار أسلوبي الإيذاء اللفظي والبدني معاً كأساليب أساسية للتعامل داخل غالبية أسر المنشأ لحالات الدراسة من المطلقات وأزواجهن، سواء كان ذلك

بين الزوجين أو بين الآباء والأبناء غير أن غياب تلك القيم أو ضعفها كان أكثر شيوعاً أو وضوحاً بين الأزواج وأسرهم عنها بين الزوجات، وقد اتضح ذلك من خلال لجوئهم المستمر إلى العنف بأشكاله المختلفة ضد هؤلاء الزوجات.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الزوج العنيف مع زوجته كانت له خلفية أسرية مضطربة تسود فيها المشكلات، وأن بيئته الأسرية تتسم بالقسوة والحرمان من الحب، وأنه قد تعرض لخبرات إساءة جسمية وجنسية مبكرة وأنه كان يعاقب من الوالدين عقاباً شديداً[591].

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن العنف الأسري بين الزوجين يؤثر على الطفل وأن رؤية الطفل للصراع والعنف ووجود نماذج عدوانية داخل الأسرة خاصة الأب تهيئ الطفل لأن يصبح عدوانياً، ولذلك فإن الطفل عندما يكبر ويتزوج قد يعامل زوجته بعنف[592].

كذلك فقد أوضحت الدراسة الميدانية أيضاً أن غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن ثمانية وعشرون حالة كن يتحملن المسئولية كاملة في تربية الأبناء والقيام بالأعباء المنزلية، وأنه لم يكن لأزواجهن أي دور في ذلك، مما يعني أنه لم يكن هناك تعاون من جانب الأزواج في مساعدة الزوجات وتخفيف العبء عليهن، كما أنه لم يكن هناك تعاون أيضاً بين هؤلاء الأزواج والزوجات في مواجهات أية مشكلة يمكن أن يتعرض لها أحد الطرفين، حيث كانوا جميعًا يعيشون غرباء تحت سقف واحد في إطار علاقة لا يحكمها إلا السلبية واللامبالاة والعنف، وذلك بخلاف حالتان اثنتان فقط قد أكدن مشاركة أزواجهن لهن في القيام ببعض الأعمال المنزلية

([591]) Maynard, M: Violence towards women. in D. Richardson & V. Robinson (Eds) introducing women's studies. Feminist theory and practice, London. Macmillan, 1993, PP.99: 103.

([592]) Ronfeldt, H., Kinerling, R.& Arias, L: Satisfaction with relationship power and the preparation of dating violence. Journal of marriage and the family, 1998, pp.70 -73.

كالطهي ورعاية الأبناء وذلك في محاولة منهم لتقليل حجم ما يشعرن به من معاناة نتيجة للعمل داخل المنزل وخارجه (حالة 10، 16). وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي انتفاء قيم التعاون والمشاركة بين الأزواج حديثي الزواج.

وقد اتضح ضعف تلك القيم بين حالات الدراسة أيضاً من خلال عدم شعور جميع هؤلاء المطلقات والمخالعات بالندم لاتخاذ قرار الطلاق أو الخلع أو المساهمة فيه وكذلك عدم شعورهن جميعًا باستثناء أربعة حالات فقط بالحزن لإنهاء حياتهن الزوجية وحصولهن على الطلاق، مما يعد دليلاً قوياً على غياب قيمة الحب بين هؤلاء الزوجات وأزواجهن نتيجة للصراع المستمر بينهم، وكذلك لتدهور القيم الأسرية داخل نطاق تلك الأسر. وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن ارتفاع معدلات الطلاق بصفة عامة، والطلاق المبكر بصفة خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة يعد مؤشراً على تدهور أو ضعف قيم الحب والتعاون والاحترام والترابط الأسري داخل العديد من الأسر المصرية مقارنة بالفترات السابقة على الأخذ بسياسات الانفتاح، والخصخصة، والعولمة والتي كانت فيها تلك القيم تحظى بمكانة أو منزلة مرموقة، مما يعني أن تطبيق تلك السياسات بما نتج عنها من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وقيمية هو المسئول الأول عن ضعف تلك القيم واضمحلالها داخل نطاق الأسرة المصرية، وذلك عن طريق ما أحدثته من تغير في قيم المكانة الاجتماعية داخل الأسرة، ومن شيوع للقيم المادية، وقيم الأنانية والفردية على حساب الروابط والمصالح الأسرية مما أدى إلى تشيؤ العلاقات وضعفها، وهذا بدوره أدى إلى زيادة معدلات الطلاق بين حديثي الزواج.

وبصفة عامة يمكن القول بأن هذه النتيجة تتطابق مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي قدمها أصحاب البنائية الوظيفية في تحليلهم للعلاقة بين التحديث والقيم المتغيرة، حيث يرى هؤلاء أن التحديث يؤدي إلى خلق أو إيجاد قيم جديدة من أهمها: الانفتاح على الخبرات الجديدة، والاستقلال عن السلطة التقليدية وقيم الاعتقاد في العلم ورفض القضاء والقدر، وقيم إثبات الذات والاستمتاع بمباهج الحياة وقيم الفردية وغيرها من القيم، وفي هذا الصدد يرى البنائيون الوظيفيون أن عملية التحديث تؤدي أيضاً إلى

تجزئة القيم التقليدية وتفتيتها، كما تؤدي إلى التفكك الاجتماعي [593].

كما تتطابق أيضاً تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية الأخرى التي ترى أن ظاهرة التفكك الأسري قد طفت على السطح خلال الربع الأخير من القرن العشرين لأسباب مجتمعية مختلفة، منها الظروف الاقتصادية المتغيرة وضمور بعض الأنظمة المجتمعية الأخرى التي كانت تسهم قبلاً بدور كبير في تحقيق تماسك الأسرة، وخاصة ما تعلق منها بالضبط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، وتفسخ القيم، وانحلال الروابط بين الأسر والعائلات، بالإضافة إلى ضعف دور النظام التعليمي أو التربوي في ترسيخ قيم التماسك والانتماء الأسري بين الشباب، والانهيار المفاجئ لنسق القيم وما لحق به من تبدلات جعلته ينقلب من النقيض إلى النقيض مما نتج عن ذلك انتشار ظاهرة التفكك الأسري بما لها من انعكاسات خطيرة على بنية المجتمع كله[594].

3- شيوع قيم الأنانية والانتهازية وعدم الانتماء:

كذلك فقد أظهرت الدراسة الميدانية أيضاً انتشار قيم الأنانية والانتهازية وعدم الانتماء بين بعض حالات الدراسة من المطلقات وأزواجهن السابقين، وعلى الرغم من أن هذه القيم قد تبدو سمات شخصية تختلف من فرد إلى آخر، إلا أن شيوعها بين هذه الحالات يعني أنها قد أصبحت سمات عامة يتميز بها عدد ليس بقليل من أفراد المجتمع، وقد اتضح ذلك إما من خلال تفضيلهم للقيم المادية في اختيار الأزواج أو الزوجات والتي تمثلت في الرغبة في الارتباط للحصول على المال وتحقيق المنفعة الذاتية بغض النظر عن العوامل الأخرى التي تعد أكثر أهمية في إنجاح الحياة الزوجية، أو في الرغبة في التخلص من الحياة الزوجية بسرعة والاستهانة بالحياة الأسرية وذلك للتخلص من العذاب

([593]) Gundelach p "National value differences: Modernization or I institutionalization" international journal of comparative sociology, 1994, Vol: 35 – 40.

([594]) صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع في عالم متغير، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996، ص ص 437 : 438.

obeikandi.com

والمعاناة دون النظر إلى مستقبل الأبناء أو تأثير الطلاق عليهم، وهي رغبات تدل بالتأكيد على تبني بعض الحالات لقيم الفردية والمصلحة الخاصة وعدم الانتماء، وتعطي هذه النتيجة بعض الدلالات الهامة وهي أن ظاهرة الطلاق المبكر ليست فقط نتاجاً لتدهور القيم الأسرية الأصيلة، بل أنها أيضاً نتاجاً لانتشار بعض القيم السلبية داخل محيط المجتمع المصري بصفة عامة والأسرة المصرية بصفة خاصة، والتي ظهرت كانعكاس لما لحق ببنية الثقافة والقيم من تغيرات في ظل التحولات المجتمعية الكبرى التي شهدها مجتمعنا منذ فترة السبعينات وحتى الآن، هذا بالإضافة إلى أن ظاهرة الطلاق المبكر ترجع أيضاً إلى الفشل في تحقيق التوافق بين القيم الاجتماعية التي يفرضها المجتمع وبين الدوافع الفطرية التي تحتاج للإشباع المباشر.

وتتفق هذه النتائج مع إحدى التفسيرات النظرية التي قدمها "فوجل" أثناء تحليله لعلاقة الأسرة بغيرها من الأنساق أو للتفاعل القائم بينهما، حيث نظر هذا العالم الوظيفي الشهير إلى الأسرة كنسق فرعي في المجتمع الشامل الذي يتضمن أنساقاً فرعية مختلفة، بحيث تؤثر هذه الأنساق على الأسرة، كما تتأثر هي الأخرى بنسق الأسرة، ومن شأن هذا التأثير أن يجعل البناء الأسري عرضه للتعديل والتغير المستمر تبعاً للتغيرات التي تحدث في تلك الأنساق كنتاج سببي للترابط الموجود بين التغيرات الأسرية من جهة وبين التغيرات التي تحدث في تلك الأنساق من جهة أخرى[595].

كما تتفق تلك النتائج أيضاً مع أحد فروض الإطار التصوري التفاعلي في دراسته للأسرة، والذي يذهب إلى أن المدخل الملائم لفهم سلوك الإنسان الاجتماعي إنما يتم من خلال تحليل المجتمع، حيث أنه من الممكن فهم سلوك الزوج والزوجة من خلال دراسة وتحليل المجتمع، والثقافة الفرعية التي يكونون جزءاً منها، غير أن هذا لا يعني أن المجتمع يصلح أن يكون حقيقة لا نهائية، أو أن الحتمية الثقافية صالحة لتفسير كل سلوك، وإنما يعني فقط أن ماهو ملائم وغير ملائم يتم تحديده من خلال المحيط

([595]) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 27.

الاجتماعي والثقافي[596].

وفي ضوء ذلك يمكن التأكيد على أن انتشار قيم الأنانية والانتهازية وعدم الانتماء بين الزوجين يعد من العوامل الأساسية المهيئة لوقوع ظاهرة الطلاق المبكر، وأن السبب في تبني هذه الحالات لتلك القيم يرجع إلى ثقافة النزعة المادية التي سادت بعد الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة، وما ترتب على تلك النزعة من شيوع القيم المادية واحتلالها لموقع الصدارة في النسق القيمي الخاص بالكثير من أفراد المجتمع، حيث أصبح جمع المال واللهث وراءه هو الهدف الأول والأسمى للجميع من شباب المجتمع، والوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها تحقيق مكانة مرموقة لهم، حيث أن انتشار تلك القيم بين الشباب والفتيات في الآونة الأخيرة يرجع إلى الانفصام بين ما يحلم به أو يريده الفرد وبين ما يقوم به المسيرون للمجتمع، فضلاً عن عجز الإنسان عن إشباع حاجاته الأساسية في ظل ظروف مواتية، علاوة على غياب القدوة أو المثل الأعلى في حياة الكثير من شباب المجتمع المصري.

4- شيوع القيم المادية وتعظيم المادة:

أيضاً، فقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن تعظيم غالبية هذه الحالات وأزواجهن للمادة والنظر إليها باعتبارها هدفاً أو حلماً يبغون الوصول إليه لتحقيق الحياة السعيدة أو الرفاهية كان عاملاً هاماً من عوامل تفكك تلك الأسر، حيث اتضح من خلال هذه الدراسة وقوع الطلاق كنتاج لرغبة الزوج الشديدة في الحصول على المال، وذلك بالاستيلاء على ما لدى الزوجة والآخرين من أموال أو ممتلكات (حالة 4، 12) أو لعدم الرغبة في الإنفاق نتيجة للحب الشديد للمال والحرص على عدم انفاقه (حالة 1، 13، 30)، وفي ذلك بالطبع إشارة إلى مدى ما أصبحت تتمتع به قيمة المال من سمو ومكانة عالية في حياة الكثير من الأفراد داخل الأسرة والمجتمع كله بصفة عامة كأحد الآثار الاجتماعية الخطيرة الناتجة عن تلك التحولات.

([596]) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 153.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أنا اطلقت من جوزي عشان استولى على فلوسي، تعبي وشقايا لمدة سنة في السعودية خدهم هو على الجاهز، أنا سيباله الفلوس ومدياله الأمان وهو بيضحك عليا ويسرقني، كان بياخد فلوسي ويبعتها لأهله هنا في مصر من غير ما أعرف، وجهز أخواته البنات الاتنين من فلوسي، مش بس كده أنا اكتشفت بعد كده إنه كان متجوزني أساساً عشان طمعان في فلوسي مش عشان نفسي) "الحالة رقم 4".

(أنا جوزي الله يجازيه بقى كان عيان بداء الفلوس لدرجة إني كنت على ذمته وكان بيخطب كل بنت شوية لغاية ما يستولى على فلوسها وبعدين يسبها وهي ما تعرفش طبعاً إنه متجوز، وأنا كنت نايمة في العسل ومش حاسة بأي حاجة لغاية ما أولاد الحلال قالولي وواجهته ساعتها جالي انهيار وطلبت الطلاق واطلقت على طول) "الحالة رقم 12".

هذا وقد ذكرت بعض حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات أن الخلاف أو النزاع حول الأمور المالية داخل الأسرة كالشجار بسبب المصروفات أو قلة دخول الأزواج كان يشكل نسبة لا يستهان بها في جملة خلافاتهن مع أزواجهن، وذلك على حد قولهن لما للمال من فائدة عظيمة وأهمية كبيرة حيث يمكن للفرد عن طريقه أن يحيا حياة سعيدة، وأن يحصل على ما يريد من أشياء تجعله في غنى عن الآخرين، خاصة وأنهم يعيشون في عصر المال فيه هو أهم شيء، فبدونه يصبح الفرد مكروهاً ومحتقراً من قبل الناس جميعًا (حالة 1، 3، 6، 21)، ولا شك أن وجهة النظر هذه تعكس مدى تعظيم هؤلاء الزوجات للمال وحرصهن عليه، كذلك فقد أكدت هذه الحالات على أن كثرة الشجار حول الأمور المالية وطمع الزوج في الاستيلاء على ما لدى الزوجة من أموال كان من الأسباب الهامة لكراهية أزواجهن وإصرارهن على وقوع الطلاق. وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن انتشار القيم المادية وتعظيم المادة قد أدى إلى حدوث أزمة بين الأزواج والزوجات، نتج عنها ازدياد حدة الخلافات الأسرية والتفكك الأسري بشكل لم يعهده مجتمعنا المصري من قبل، حيث كانت الأسرة فيما مضى تتميز بقوة العلاقات والروابط بين الزوجين الذين كانوا يشكلون يدًا واحدة تقف في مواجهة أي مشكلة يمكن أن

يتعرض لها أحدهم، أو تتعرض لها الأسرة، مما كان يعكس انتمائهم الشديد للأسرة وحرصهم على تماسكها واستمراريتها، بعكس ما هو سائد الآن من ضعف في العلاقات الأسرية وعدم تماسك أفراد الأسرة، وعدم شعورهم بالانتماء إلا إلى المال فقط.

علاوة على ذلك، فقد أدى تعظيم المادة والنظر إليها بوصفها حلماً يسعى الجميع إلى تحقيقه إلى قيام البعض من حالات الدراسة من الأزواج بالسفر للعمل في إحدى البلدان العربية، وترك الزوجات بمفردهن، مما نتج عنه اتساع المسافات الاجتماعية وزيادة الفجوة بين الأزواج والزوجات وشعور الزوجات بالاغتراب عن أزواجهن (حالة8، 13) مما شكل في حد ذاته عاملاً هاماً من عوامل حدوث الطلاق المبكر.

وتتفق تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ذهبت إلى أن التصدع الأسري بالانفصال يحمل في طياته ضرورة عدم توافق الزوجين، أو عدم التوازن في النسق الاجتماعي الخاص بهم، أو النسق الخاص بالقيم السائدة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حدة الخلافات الأسرية، سواء بين الزوجين أو بين الأبوين والأبناء[597].

وهكذا، فقد اتضح من خلال البحث الميداني أن صعود القيم المادية قد ساهم في تهديد العلاقات الاجتماعية وتفكيك الروابط الأسرية، وغياب الفضائل والأخلاق التي كانت تعد صمام الأمان والاستقرار في العلاقة الاجتماعية، ولذلك نشأ الصراع بين الزوجين، واختفت العلاقات الحميمة بينهما، وأصبحت روابط الزواج رغبة في تسلق السلم الاجتماعي.

5- شيوع القيم الاستهلاكية وزيادة معدلات الاستهلاك الترفي:

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أكدت الدراسة الميدانية لحالات الدراسة من المطلقات والمخالعات أن انتشار القيم الاستهلاكية وزيادة معدلات الاستهلاك الترفي في السنوات الأخيرة، كانت من أكثر العوامل المؤدية إلى حدوث ظاهرة الطلاق المبكر، حيث أوضحت غالبية حالات الدراسة أن الرغبة في اقتناء المزيد من السلع

([597]) عدلي السمري: السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1992، ص 205.

الاستهلاكية والتطلع إلى حياة أفضل مليئة بجميع الكماليات محاكاة للآخرين من الأقارب أو الأصدقاء ممن تتوافر لديهم جميع أنواع السلع الضرورية والكمالية كانت سبباً في كثير من الأحيان في حدوث مشاجرات عنيفة بينهن وبين أزواجهن، وأن هذه المشاجرات غالباً ما كانت تنتهي بلجوء الأزواج إلى الضرب والإيذاء البدني وذلك لإلحاح الزوجات في طلب المال اللازم لشراء العديد من أنواع السلع، وعجز الأزواج في ذات الوقت عن تحقيق ذلك نظراً لقلة دخولهم أو غلاء الأسعار مع عدم وجود مصادر أخرى للدخل بخلاف العمل.

ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أنا زي أي ست كان نفسي ألبس شيك ويبقى عندي دهب، وجوزي يجيب لي كل اللي نفسي فيه، بس هو كان بخيل أوي، وعمره ما جاب لي حاجة عليها القيمة، كان يوم ما بيجيب لي حاجة، كان يجيب لي عقد فالصو بـ 2 جنيه من على العربيات في الشارع أو ميدالية خشب، كان بيطلع الجنيه بالتيلة، عشان كده كان ساعات بيفيض بيا واتخانق معاه خناقات جامدة أوي، وساعات كنت بخصمه وأسيب له البيت وأروح اقعد عند ماما شوية، عشان يحس إني نفسي ألبس وأعيش ويبقى عندي كل حاجة وخصوصاً أنه كان بخيل عليا أنا بس، لكن على نفسه لأ، كان بيشتري لروحه كل حاجة نفسه فيها، لكن أنا أول ما أطلب منه حاجة كان على طول يقولي هو أنا قاعد على بنك، أنا هاجيب لك منين، أنا محلتيش غير مرتبي، ويقلب الموضوع خناقة) "حالة رقم 1".

(أنا كنت بتخانق أنا وجوزي كتير أوي بسبب إن أنا كان نفسي في حاجات كتير ومش قادرة أجيبها، كنت كل ما أطلب منه فلوس عشان أجيب حاجة للبيت ولا للعيال يقولي معيش، وهو معاه، طبعاً حاجة تضايق وخصوصاً إن إخواتي وقرايبي كلهم بيوتهم كاملة من كله، عندهم الفيديو والدش والكمبيوتر، وأنا وولادي محرومين من كل ده، يدوب بنلاقي اللقمة بالعافية، وجه في الآخر كمان بقى يستخصر فينا حتى اللقمة، وياما اتخانقنا وياما ضربني عشان ابطل اطلب منه حاجة، وياما غضبت عند أمي، ومفيش فايده برضه حاله ما كانش بينصلح، عشان كده الطلاق كان راحة)

"الحالة رقم 13".

وتوضح دلالة تلك الأقوال أن انتشار القيم الاستهلاكية كآثار اجتماعية سلبية ناتجة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع، وهجرة الأزواج إلى الخارج للحصول على دخول أعلى وما ترتب على ذلك من انتشار التوجهات الاستهلاكية بين مختلف شرائح المجتمع، قد ترك بصماته الواضحة على الأسرة المصرية حديثة الزواج لكونها جزءًا من هذا المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، حيث فسدت العلاقات الأسرية بين الأزواج والزوجات، وأصبح كل فرد داخل الأسرة يتطلع إلى اقتناء بعض السلع التي هي في الغالب سلع كمالية أو ترفيهية بغض النظر عما إذا كانت إمكانيات الأسرة تسمح بتحقيق ذلك أم لا، مما أدى إلى زيادة حالات التوتر والقلق والاضطرابات النفسية، وغير ذلك من أشكال ومظاهر عدم التكيف، والتي أدت بدورها إلى ظهور العديد من الصراعات والمشكلات الأسرية التي أصبح الأزواج يتهمون من خلالها بعدم القدرة على إشباع حاجات الزوجات والأبناء من سلع ومقتنيات لم تعد كمالية، كما كانت في الماضي، بل أصبحت أساسية لا غنى للأسرة عنها في عصر التقدم التكنولوجي السريع والهائل. وفي ضوء ذلك كان من السهل حدوث الكثير من المشكلات الأسرية وحوادث العنف ضد الزوجات كتعبير عن ما آلت إليه الأمور داخل الأسرة المصرية نتيجة لانتشار تلك القيم الاستهلاكية.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة بأشكالها وممارستها المختلفة، لا تعبر فقط عن وجود خلل وصراع بين المرأة والرجل داخل الأسرة في ظل علاقات القوة غير المتكافئة، بل تعبر أيضاً عن ما يسود المجتمع من تناقض اقتصادي واجتماعي حاد. بعبارة أخرى يمكن القول بأنه في ظل وجود التناقض الطبقي الحاد الذي ينتجه النظام الاجتماعي العام، يصبح الرجال والنساء معاً ضحايا للقوى التي تقف وراء تحديد أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن عندما يجتمع النظامين الطبقي والأبوي معاً، فإن ذلك يوجد حتماً وضعاً خاصاً ومعقداً في عملية القهر التي تتعرض لها المرأة. وقد أوضح "انجلز" في مؤلفه أصل العائلة، والملكية الخاصة، والدولة هذه المسأل بقوله "

إن أول عداء طبقي ظهر في التاريخ كان متطابقاً مع تطور العداء بين المرأة والرجل، كما أن أول ظلم طبقي كان مصاحباً لظلم الرجل للمرأة"[598].

كما يجدر التأكيد هنا على اتفاق هذه النتيجة أيضاً مع إحدى التفسيرات النظرية التي قدمها "هيل" في تحليله للأسرة من وجهة نظر التفاعلية الرمزية، والتي تذهب إلى أن الأسرة تتكون من شخصيات متفاعلة يختلفون من حيث أعمارهم، ورغباتهم، وحاجاتهم، ومعدل نموهم ومستويات تفهمهم، وتناولهم مشكلاتهم المعايشة مع بعضهم البعض. وأن الأسرة يمكن اعتبارها مسرحاً من الشخصيات المتفاعلة، كل يصارع من أجل إشباع حاجاته، وهذا التفاعل يتضمن في خلفيته نمط الحياة الأسرية، وعلاقته بالمجتمع الأكبر الذي يحدث فيه، فالخلاف الذي يحدث بين أعضاء الأسرة، خلال دورة الأسرة يرجع إلى عدم تقابل الرغبات المختلفة المتطورة لأعضاء الأسرة[599].

وهكذا، فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن ما شهده المجتمع المصري من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وقيامه بنقل الكثير من الثقافة الغربية، ذلك النقل الذي تمثل في نقل الثقافة الغربية المشوهة والممسوخة المتصلة بالاستهلاك والمظهرية، لا نقل الثقافة الغربية في جوهرها قد لعب دوراً كبيراً في تغيير قيم وعادات وتقاليد الأسرة المصرية، وذلك من خلال خلق حالة من التناقض بين ما يطمح إليه الفرد من أهداف، وبين قدرة المجتمع على تحقيق تلك الأهداف وإتاحة سبل تحقيقها بصورة عادلة.

ثانياً- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر:

1- ضعف العلاقات الاجتماعية بين الزوجين:

أوضحت الدراسة الميدانية أن طبيعة العلاقات الأسرية تلعب دوراً هاماً وفعالاً في حدوث ظاهرة الطلاق المبكر، حيث أنه طبقاً للأنماط السلوكية وأساليب التعامل المتبادلة بين الأزواج والزوجات يتحدد نوع العلاقة وقوتها، فأما أن تلعب تلك

([598]) ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، مرجع سابق، ص ص 68 : 69.

([599]) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 35.

العلاقات دوراً إيجابياً في الترابط بين الزوجين وتحقيق التوافق بينهما، أو أن تمارس دورها السلبي في دفعهم بصورة مباشرة وقوية نحو إنهاء الحياة الزوجية.

وفي هذا الصدد فقد كشفت الدراسة الميدانية لحالات الدراسة من المطلقات والمخالعات عن أن غالبية هذه الحالات كان ارتباطهن بأزواجهن ضعيفاً. وذلك نظراً لسلوك هؤلاء الأزواج الذي كان يتسم بالقوة والعنف، واللجوء المستمر إلى استخدام أساليب الضرب والإيذاء البدني كأساليب أساسية للتعامل معهن، مما أدى إلى وهن العلاقة الاجتماعية والإنسانية بين هؤلاء الزوجات وأزواجهن ولعب دوراً رئيسياً في دفع الزوجات إلى التفكير في ضرورة إنهاء هذه الحياة الزوجية، حيث كان هذا هو العامل الأول في دفع الزوجات إلى طلب الطلاق أو الخلع (حالة 1، 3، 9، 10، 11، 14، 20، 22، 24، 26، 28)، وذلك لما أحدثه لجوء الأزواج للعنف المستمر من شروخاً عميقة وآثاراً نفسية سلبية داخل نفوس هؤلاء الزوجات، هذا بالإضافة إلى شعورهن بالاكتئاب والكراهية والعداوة لأزواجهن، بل وللعالم كله من حولهن على حد قولهن، وهذا يعني بالطبع وجود حالة من التفسخ الاجتماعي، والضعف الشديد في الروابط الأسرية داخل أسر تلك الحالات ساعدت متكاتفة مع عوامل أخرى على حدوث ظاهرة الطلاق المبكر.

وتتفق تلك النتيجة مع بعض التحليلات الاجتماعية التي ترى أن المرأة التي تعامل بعنف أو بعدم احترام من قبل الزوج تعاني من الاكتئاب والشعور بالاضطهاد وانخفاض تقدير الذات ولديها مشاعر عدم الكفاية، كما أنها تشعر بعدم وفائها لتوقعات المجتمع لها حول دورها كزوجة، وكذلك تشيع لديها أعراض القلق، كما تبدو المرأة في هذه الحالة وهي سلبية وعاجزة عن تغيير حياتها معتقدة أن الأمور دائماً سوف تكون أسوأ، بالإضافة إلى إحساسها بعدم القيمة[600].

علاوة على ذلك، فقد دلت نتائج الدراسة الميدانية على أن نصف حالات الدراسة

([600]) Matline, M: The psychology of women, London. Harcourt Brace college publishers, 1996, P. 22.

من المطلقات، وكذلك المخالعات بنسبة (50%) كن ينتمين قبل الطلاق مباشرة لأسر زواجية تعاني من عدم الترابط ووحدة المشاعر، يعيش فيها كل طرف من أطراف العلاقة الزوجية مستقل بنفسه ولنفسه، يكاد لا يرى الآخر إلا قليلاً، معللات ذلك بالإنشغال في العمل وهموم الحياة التي قد تتسبب في بعد الفرد حتى عن نفسه، هذا فضلاً عن الرغبة في الانعزال عن الآخر وذلك في محاولة للبعد عن المشاكل والخلافات الزوجية التي تنتج عن أشكال التفاعل الاجتماعي المختلفة بينهن وبين أزواجهن، وهو ما يوضح بالطبع مدى ما آلت إليه الأمور داخل تلك الأسر قبل وقوع الطلاق مباشرة، وكيف أن تدهور العلاقات الأسرية بهذا الشكل يعد عاملاً أساسياً في تهيئة الظروف أو المناخ العام داخل الأسرة لحدوث الطلاق المبكر.

ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالة:

(من قبل ما أطلق من جوزي ده واحنا أصلاً كنا عايشين زي ما نكون مطلقين، أغراب تحت سقف واحد، كل واحد في حاله، عايشين مع بعض بس عشان خاطر الولد، كمان هو على طول كان بره البيت لإما في بيت والده، أو قاعد على القهوة مع أصحابه، ما كانش بيجي البيت إلا على النوم، وده كان مريحني، أصل اليوم اللى كان بيرجع فيه بدري شوية كان لازم يتلكك لي على أي حاجة ويتخانق معايا ويمد إيده عليا، حتى برضه بعد ما عملت له جنحة ضرب في القسم عشان يخاف ويتهد) "الحالة رقم 14".

وأخيراً فقد دلت نتائج الدراسة الميدانية عن نتيجة أخرى هامة وهي تزايد حدة الخلافات وتوتر العلاقات بين الزوجين نتيجة للصراع على الأدوار والمكانة داخل الأسرة، وقد اتضح ذلك بصفة خاصة بين حالات الدراسة من العاملات واللاتي يشغلن مراكز علمية ومهنية مرموقة، حيث أوضحت بعض الحالات أن هناك الكثير من الصراعات والتنزاعات التي كانت تحدث بينهن وبين أزواجهن نتيجة لشعور الأزواج بالغيرة الشديدة من عملهن، وكذلك بأنهم أقل قوة ومكانة مقارنة بزوجاتهم، (حالة3، 4، 8، 9، 14، 21) وأن هذه الصراعات أحياناً كانت تنشأ نتيجة لإصرار الأزواج على ترك زوجاتهم للعمل والتفرغ للحياة الأسرية أو تربية الأبناء فقط. وقد تبين من

خلال دراسة تلك الحالات أن السبب في سيادة الصراع بين الزوجين حديثي الزواج قد يرجع إلى أن الزوج قد يعاني من ظروف مادية صعبة، في الوقت الذي تتمتع فيه الزوجة بارتفاع دخلها، الأمر الذي يؤدي إلى احتمالية تفوق المرأة على الرجل مادياً، ومعنوياً مما يعطيها القوة في التعامل مع الزوج بشكل يفوق سلطة الزوج في الأسرة.

وتتفق هذه النتيجة مع وجهة النظر الوظيفية التي ترى أن الإحباط في الأدوار والعلاقات خارج الأسرة قد يؤدي إلى خلق المشاكل البنائية التي تؤدي إلى الإعاقة عن الوصول إلى الأهداف وإلى الإحباط لعدم إحراز المكانة المرجوة. وأنه وقد تعمل حالات عدم الرضى بالمكانة أو غموض المكانة أو عدم التوازن في المكانة إلى تدعيم الشقاق داخل الأسرة كما هو الحال عندما تكون الزوجة من طبقة أعلى من طبقة الزواج، أو عندما يكون نجاحها في عملها يمثل تهديداً لرجولة الرجل أو تقليلاً لقدرته لأداء دوره كعائل مناسب للأسرة، وعلى الرغم من استمرار سيطرة الذكر فإن أية ضرر لصورته عن نفسه قد يكون مؤشراً على وجود مشاكل داخل الأسرة، والتي يكون لها رد فعل سيء بل ومدمر، على الزواج من هذا الجيل بل والجيل التالي له[601].

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن هناك تحولات جذرية يجب دراستها بعناية فيما يختص بالعلاقات الأسرية وتتمثل في انفصال النساء عن ذلك المجال الخاص بالأسرة وهو يشبه انفصال الرجال عن حياتهم التقليدية في غضون الثورة الصناعية، وهو ما أدى إلى أمران أساسيان أولهما: أنه فتح المجال أمام المرأة بإمكانية وجود احتكاك جديد في إطار أوضاع جديدة للمرأة والرجل، وذلك يهدد بكشف مواطن الضعف في علاقة الزواج، وثانيهما: أنه غير من طبيعة العلاقات الحميمة داخل الكيان الأسري سواء للشريكين أو لأطفالهما[602].

([601]) غريب سيد أحمد وآخرون: دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص ص 333: 334.

([602]) سامية خضر صالح: التغيير الاجتماعي وتأثير بعض عناصره على تفجيرات الأزمات العائلية الداخلية- الاقتصادية- الثقافية- العنوسة في التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، فاعليات

كذلك فإن غياب الزوج لفترات طويلة في العمل، أو في السفر يؤدي إلى فقدان أهمية الزوج على المستوى المعنوي ويصبح مجرد مصدر للتمويل المادي فقط، وغير مسموح له بالتدخل في شئون الأسرة خاصة وأن المرأة قد تعودت الانفراد في اتخاذ قرارات الأسرة، مما يؤدي إلى تشيؤ العلاقات الأسرية بين الزوجين وضعفها.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:

(أنا عمري ما حسيت إن جوزي قريب مني، كنت على طول بحس إنه ضيف بييجي كل 6 شهور أسبوعين تلاته بالكتير ويمشي، بصراحة هو كان بالنسبة لي بنك فلوس وبس، وبعدين هو حتى لما كان بينزل أجازة ما كانش بيحاول يقربني منه، بالعكس ده احنا كنا بنتخانق لأنه كان في الأسبوعين دول بيدخل في كل حاجة في البيت، ده غير طبعه الوحش ومد إيده) "الحالة رقم8".

وتتفق دلالة تلك الأقوال مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الهجرة إلى مجتمعات الخليج قد أثرت على بناء الأسرة فأدت إلى تأنيث الأسرة مما أدت إلى إضعاف روابطها الداخلية، لأن الغياب المتكرر لبعض أعضائها يؤدي إلى تحويل علاقات الأسرة الأولية إلى علاقات ثانوية تحكمها المادة، وتسود الأسرة حالة من الاغتراب والتي تنتقل إلى المجتمع بأسره[603].

ويجدر التأكيد هنا على اتفاق تلك النتائج السابقة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الحركة الاقتصادية والصناعية السريعة، والعنيفة داخل المجتمعات الإنسانية تؤدي إلى التفكك الاجتماعي، ذلك لأن هذه الحركة السريعة ينتج عنها مظاهر اجتماعية دائماً ما تقلل من أحاسيس التجانس الاجتماعي بين الأفراد، الأمر الذي يساهم في تمزق القيم والتقاليد الثقافية، ومن ثم تظهر الصراعات بين

الملتقى الثالث قسم علم الاجتماع جزء أول، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، سلسلة الوصل عدد 2، 2005 – 2006 ، ص 50.

([603]) علي ليلة: تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها متغيرات المدخل السوسيولوجي، ملخص بحث، ضمن مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع تشخيص المشكلات واستكشاف سياسات المواجهة، دار الضيافة، جامعة عين شمس، سبتمبر 2004، ص 46.

الأفراد[604].

2- أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة:

كذلك فقد دلت نتائج الدراسة الميدانية على وجود العديد من أنماط وأساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة وسيادتها داخل أسر عدد كبير من حالات الدراسة، حيث أكدت جميع حالات الدراسة من المطلقات بنسبة (100%) أن أزواجهن السابقين قد تعرضوا لبعض أساليب التنشئة أو طرق التربية غير الصحيحة داخل أسرهم والتي تمثلت إما في التدليل الزائد وتلبية كافة رغبات الأبناء (حالة 2، 15، 20، 26)، أو في القسوة واللجوء إلى الضرب والإيذاء البدني (حالة 1، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 16، 17، 18، 19، 21، 22، 23، 24، 25، 27، 28، 29، 30)، اعتقاداً من آبائهم في صلاحية هذه الأساليب وملاءمتها لتربية الأبناء وتنشئتهم على أكمل وجه، مما ترتب عليه اهتزاز نمط الشخصية الناتج عن هذين النمطين غير الصالحين من أنماط التنشئة واختلالها، حيث أدى التدليل الزائد إلى خلق شخصية غير سوية، تتسم بعدم الجدية، وكذلك عدم القدرة على تحمل المسئولية، بينما أدى الضرب والعنف إلى خلق نوع آخر من الشخصية يتسم بالعنف والعدوانية.

وتتطابق تلك النتيجة السابقة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي أشارت إلى أن الأفراد الذين يعيشون في أسر يسودها العنف أكثر قابلية لأن يكونوا هم أنفسهم عدوانيين في تصرفاتهم، وأنه كلما كان الأطفال ضحايا للعنف سواء من جانب الآباء أو من الآخرين، كلما كانوا عند الكبر أكثر عنفاً[605].

هذا وقد كشفت الدراسة الميدانية كذلك عن جانباً آخر هاماً من جوانب دراسة ذلك العامل وهو اتسام أسر غالبية الحالات من المطلقين بتشجيعها لأبنائها على ممارسة العنف واتخاذه كأسلوب أمثل لهم في الحياة، حيث أوضحت غالبية حالات الدراسة أن

([604]) Gursik, Robert J: Social disorganization and theories of crime and delinquency, problems and prospects, criminology, 1998, P.26.

([605]) إجلال إسماعيل حلمي: القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ص 406 : 407.

أزواجهن قد نشأوا في ظل مفاهيم الرجولة وإثبات الذات التي كان آبائهم بصفة خاصة أكثر حرصاً على غرسها لديهم، وذلك إما عن طريق حثهم على الدفاع عن أنفسهم باللجوء إلى أساليب الإيذاء البدني المختلفة، أو بتشجيعهم على ممارسة الألعاب العنيفة منذ الصغر، أو بتذكيرهم بصفة دائمة بأن صفات كالتسامح والعطف ورقة المشاعر هي صفات يجب عدم توافرها في الرجال الذين يتعين عليهم دوماً الاتصاف بالخشونة والقدرة العضلية، أو بالعمل بصفة مستمرة على تشجيعهم على ممارسة العنف واستخدام القسوة مع الإخوة الإناث بصفة خاصة اعتقاد منهم أن ذلك كفيل بفرض سيطرة الأبناء من الذكور وإعطائهم السلطة المطلقة وإخضاع الأبناء من الإناث لتلك السلطة وإحكام الرقابة عليهن. وتعطي هذه النتيجة بعض الدلالات الهامة وهي: أن الاتجاه السائد في تربية الأبناء داخل أسر هؤلاء الأزواج السابقين (المطلقين) هو تشجيع الأبناء على ممارسة واستخدام العنف في المواقف الحياتية المختلفة، وحتى داخل نطاق الأسرة، مما كان له أكبر الأثر السئ في تعود الأبناء على هذا الأسلوب عند الكبر وفي الزواج واتخاذه وسيلة لحل الكثير من المشاكل والخروج منها وهو ما كان سبباً في فشل حياتهم الزوجية، بالإضافة إلى اعتقاد بعض الآباء داخل هذه الأسر في ملائمة أساليب العنف والضرب لتهذيب الأبناء من الفتيات، حيث يصبح التوجيه أو النصح غير مجد في حثهن على التحلي بالأخلاق والصفات الحميدة، وذلك لإحساسهن بالكبر والاستقلالية وهو ما يدفعهن إلى التمرد على سلطة الآباء، وهذا بالطبع يعني الاعتقاد الراسخ من جانب هؤلاء الآباء في أن التنشئة الاجتماعية للأبناء تكون قاصرة فقط على مرحلة الطفولة، نظراً لصغر سن الأبناء الذي يتيح لهم غرس ما يريدونه في نفوسهم دون مناقشة أو مشقة في الاقناع غير أن هذا الاعتقاد يعد خاطئاً، وذلك لأن عملية تنشئة الأبناء أو تربيتهم ليست قاصرة أبداً على مرحلة عمرية معينة، أو على مرحلة دون أخرى، وإنما هي عملية مستمرة تشمل المراحل المختلفة من عمر الفرد، وذلك لاحتياج الفرد على مدار حياته كلها للتعلم واكتساب خبرات جديدة تساعده على التغلب على ما قد يواجهه من مشكلات أو مواقف تحتاج إلى اتخاذ القرار، وذلك بالطبع لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل توجيهات كل من الآباء والأمهات ونصائحهم

المختلفة لأبنائهم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

ويتفق ذلك الرأي مع إحدى التفسيرات النظرية التي قدمها التفاعليون الرمزيون لعملية التنشئة الاجتماعية، حيث ركز هؤلاء على فكرة أن التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة مدى الحياة، وهي تتضمن استنتاج أو استنباط المعايير والقيم منذ الطفولة وحتى الشيخوخة، ذلك أن الفرد يحتاج إلى عمليات تنشئة اجتماعية مستمرة تبعاً للمواقف الجديدة التي يتعرض لها طوال حياته، ومعنى ذلك أن عمليات التفاعل ليس لها نهاية مما يترتب عليه ألا تكتمل التنشئة الاجتماعية على الإطلاق، ولا تبقى الشخصية ثابتة أبداً[606].

كما تتطلب تلك النتيجة السابقة أيضاً مع ما ذهب إليه التفاعليون من أن عملية تعلم العنف ترتبط بشدة بمرحلة التنشئة الاجتماعية لدور الرجل، والذي يتضمن تعليم الصبية الخشونة والصلابة والاعتماد على النفس، وعندما يشب الصبية ويصبحون رجالاً يواجه معظمهم بمواقف إما تتطلب استجابة عنيفة وإما شعور لا يمكن الفرار منه بأنهم فشلوا في إثبات رجولتهم[607].

3- الفقر:

كذلك، فقد كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن أهمية الدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي في زيادة معدلات الطلاق بصفة عامة، والطلاق المبكر بصفة خاصة، حيث اتسمت بعض حالات الدراسة بالفقر أو انخفاض مستوى المعيشة، الذي كان دافعاً ومبرراً قوياً للجوء إلى الطلاق، وذلك لما يسببه الفقر من قهر وشعور بالحرمان والألم، الأمر الذي يدفع صاحبه إلى محاولة الخلاص منه أياً كان الثمن الذي سيتم دفعه، حيث شكلت الأسباب المادية نسبة لا يستهان بها في جملة الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق المبكر، وكذلك في أسباب الخلافات الأسرية بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج، ويرجع ذلك إما إلى عدم كفاية دخل الأسرة لتلبية كافة مطالب الحياة

([606]) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 157.

([607]) Coleman, JW. And Cressey, DR, Social Problems, Op., cit., P. 220.

والزوجات، نتيجة لمعاناة أزواجهن من البطالة (حالة3، 14، 21، 28)، أو لامتهانهم إحدى المهن ذات الأجر المنخفض نظراً لتدني المستوى التعليمي لبعضهم (حالة 10، 25)، أو لمعاناتهم من الإدمان الذي يلتهم قدراً كبيراً من دخل الأسرة(حالة 3، 10، 12، 25، 27)، أو لتطلع الزوجات الدائم إلى مستوى معيشي أفضل لهن ولأولادهن، وعدم قناعتهن بظروف أزواجهن الاقتصادية (حالة 1، 23)، خاصة في ظل ما خلفته تلك التحولات من قيم مادية واستهلاكية وفروق أو تناقضات كبيرة في الدخول والثروات بين شرائح المجتمع المختلفة. مما كان ينتج عنه الكثير من المشاحنات والخلافات بين هؤلاء الزوجات وأزواجهن.

وفي هذا الصدد، فقد أوضحت الدراسة الميدانية كذلك أن بعض حالات الدراسة من المطلقات وأزواجهن السابقين ممن يعانون من الفقر أو نقص المال، يعانون أيضاً من نقص في مقومات القوة الأخرى كالتعليم، والمكانة، وهو ما أدى إلى تحديد فرص الحراك أمامهم، وتحديد البدائل المتاحة لهم. الأمر الذي ترتب عليه إصابتهم بنوع من العجز الاجتماعي والسيكولوجي، والتأثير السلبي الحتمي على العلاقات الأسرية، فكان ذلك بالطبع عاملاً مهيئاً لحدوث الطلاق المبكر، وذلك من خلال ما أحدثه هذا العجز من إحباط تولد عنه نوع من العدوان والعنف في السلوك بين هؤلاء الأزواج والزوجات.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:

(أنا كنت قاعدة أنا وجوزي وبناتي الاتنين مع إخوات جوزي الرجاله في شقة أوضتين اتنين بس، عشان كده أنا ماكنتش مرتاحة لا في قعاد ولا في أكل ولا في نوم ولا في أي حاجة، هما لو بنات ما كانش يفرق معايا، لكن دول شباب وكمان أخلاقهم مش كويسة، كانوا بيشربوا مخدرات وبيجيبوا أصحابهم لغاية البيت، يشربوا معاهم، مرة دخلت الحمام لقيت صاحب أخو جوزي بيدي لنفسه حقنة مخدرات، وياما طلبت من جوزي يجيب لي حتى أوضه واحدة تلمني أنا والبنتين ونقفل علينا، لكن مارضيش كان على طول بيتحجج إن ظروفه ماتسمحش، ولما كنت أتخانق معاه بسبب إخواته وعمايلهم كان يمسكني من شعري ويمسح بيا البلاط) "الحالة رقم 25".

وتجدر الإشارة هنا إلى إتفاق دلالة تلك الأقوال مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن ما تتميز به الأسر الفقيرة من انخفاض مستوى التعليم، ووضاعة الوضع المهني، وسوء المستوى الاقتصادي يجعلها تعد نموذجاً مثالياً لثقافة الفقر، تلك الثقافة التي توجد أساساً في المناطق الحضرية المتخلفة، والتي تتميز بارتفاع معدل درجة التزاحم في المسكن، وانتشار الأمية والبطالة، وانخفاض الأجور. كما تتميز الأسر الفقيرة بالتخلف التعليمي والمهني، ولذلك يعانون من انخفاض الدخول [608].

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع إحدى التحليلات الاجتماعية الأخرى التي ترى أن الظروف الاجتماعية الظالمة التي تعيشها معظم الأسر الفقيرة التي يقطن معظمها المناطق الريفية أو الحضرية الهامشية تمثل شكلاً من أشكال العنف الاجتماعي الواقع على جميع أفراد تلك الأسر رجالاً ونساءً [609].

4- انتشار ظاهرة البطالة:

دلت نتائج الدراسة الميدانية على أن انتشار ظاهرة البطالة أو عدم توافر فرص العمل بين الكثير من الشباب في السنوات الأخيرة كان من العوامل المؤدية إلى نمو ظاهرة الطلاق المبكر وانتشارها داخل المجتمع المصري، حيث تبين من خلال هذه الدراسة وجود تلك الظاهرة بين بعض حالات الدراسة من الأزواج (المطلقين)، وهو ما يعني أنه قد كان لتلك الظاهرة بما ترتب عليها من آثار اجتماعية ونفسية سيئة دوراً بالغاً في حدوث ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج في الآونة الأخيرة.

وفي هذا الصدد، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن نتيجة هامة مؤداها أن معاناة بعض الأزواج من البطالة وما يترتب عليها من عدم وجود عائداً أو دخلاً شهريًا كان من أهم العوامل أو الأسباب التي دفعت زوجاتهن إلى الإقدام على الطلاق أو الخلع، وذلك نظراً لما قد أدى إليه هذا العامل من ظروف اقتصادية سيئة نتج عنها معاناة

([608]) محمد حسن غامري: ثقافة الفقر، دراسة أنثربولوجيا للتنمية الحضرية، الإسكندرية، المركز العربي للنشر والتوزيع، 1980، ص ص 100: 101.

([609]) ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، مرجع سابق، ص18.

هؤلاء الزوجات وأولادهن من الحرمان والألم. بالإضافة إلى أن معاناة هؤلاء الأزواج أيضاً من البطالة وقلة المال كانت سبباً في لجوئهم إلى استخدام العنف ضد زوجاتهم نظراً لما عانوه من ظروف نفسية سيئة وإحباط وشعور بعدم الرضا نتيجة لعدم استقرار أحوالهم المادية والحياتية (حالة3، 14، 21، 28)، وهو ما يشير إلى ما لهذه الظاهرة من خطورة، تتمثل فيما تخلقه في نفوس الشباب من شعور باليأس والفشل في تحقيق الأهداف لعدم توافر فرص العمل المناسبة والتي تعد هي الوسائل المشروعة لتحقيق ما يصبون إليه من آمال أو طموحات، مما يترتب عليه إما لجوئهم إلى الوسائل غير المشروعة من انحرافات أو جرائم أو إصابتهم بحالة من الاضطراب النفسي الذي ينتج عنه العديد من المشاجرات والخلافات بينهم وبين زوجاتهم والتي غالباً ما يلجأ فيها أصحاب البطالة إلى ممارسة العنف كتعبير عن هذا الاضطراب، مما يؤدي إلى حدوث العديد من حالات الطلاق المبكر داخل مجتمعنا المصري.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أنا علاقتي بجوزي في الأول كانت كويسة، وخصوصاً إن إحنا واخدين بعض على حب، لكن بعد كده بعد ما ساب شغله وقعد لي في البيت، كنا على طول في خناقات، ورغم إن أنا كنت بصرف عليه وعلى الولاد لكن برضه ماكنش راحمني، كان باستمرار بيشتمني ويضربني على أتفه الأسباب، وخصوصاً لما كان بيدور على شغل وماكانش لاقي وكان يفتح التليفزيون يلاقيهم بيقولوا إن إحنا بنشغل الشباب وإن في فرص عمل كتير بنوفرها لهم، كانت أعصابه بتتلف ويبقى مش مستحمل حد يحك له في مناخيره، وما كانش بيلاقي حد يطلع فيه همه غيري، وللأسف حالته النفسية دي خلته يمشي في سكة الإدمان، والنصب على الناس، كان بيسرق الفلوس من شنطتي ويروح يشتري بيها بانجو وبرشام وبيرة، حتى الفلوس اللي والده كان بيساعدنا بيها، كان بيضربني وياخدها مني عشان يصرفها على الهباب اللي كان بيشربه، وكان تملي على لسانه إن الحاجات دي هي اللي بتنسيه المشاكل والهموم وقلة الشغل) "الحالة رقم 3".

(أنا رفعت على جوزي قضية خلع واطلقت منه عشان كان عاطل ما بيشتغلش، في الأول، أول ما اتجوزته كان بيشتغل في ورشة عند واحد سروجي سيارات، فضل

يشتغل عنده فترة وبعدين سابه عشان كان بيشغله ليل نهار زي ما يكون عبد عنده، ومن ساعتها بقى كل ما يمسك شغلانه يقعد فيها شهر شهرين ويسيبها لغاية ماجيه في الآخر قعد خالص في البيت، وأنا اللي بقيت اصرف على البيت وعلى الواد من شوية الخضار اللي ببعهم في السوق، وياريت على كده وكان عاجب، كان كل يوم ينزل ضرب فيا وفي الواد الصغير حتى إيجار الشقة إللى كنا قاعدين فيها قعد ما يدفعوش لغاية ما صاحب البيت طردنا منها ورحت أنا وابني قعدنا عند أبويا) "الحالة رقم 28".

وتتطابق دلالة تلك الأقوال مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن عنف الزوج ضد زوجته غالباً ما يرتبط ببعض المتغيرات كالطبقة الاجتماعية أو الظروف الاجتماعية التي تتسم بالحرمان والإحباط وتعوق الفرد عن تحقيق ذاته وأهدافه فتزيد من عدوانية الفرد، وكذلك عدم كفاية الدخل، أو عدم ثباته، والبطالة، والفجوة بين المتطلبات والإمكانيات وإدراك الزوج عدم القدرة على الوفاء بتوقعات ومتطلبات الأسرة من الناحية المادية، كل هذه المتغيرات تمثل ظروفاً محبطة تؤدي إلى العنف ضد المرأة سواء بشكل مباشر من خلال التعدي عليها بالضرب أو بشكل غير مباشر من خلال وقعها على شخصية الزوج الذي يشعر بعدم الثقة وعدم الكفاية مما يدفعه إلى الاعتداء على الزوجة[610].

كما تتطابق دلالة تلك الأقوال مع إحدى التفسيرات النظرية التي قدمها "ميرتون" لظاهرة الأنومي، حيث افترض أن الأنومي ينتج من الفجوة بين الأهداف الثقافية، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، ومن هذا المنظور فإن توتر الأنومي يشكل قوة تتجه إلى الإنحراف، هذا التوتر ناشئ من موقع الفرد في البناء الاجتماعي، وطبقاً لهذا المنظور يفترض ميرتون أن الفرد المنحرف ليس فيه عيب أو شي مرضي، وإنما هو فرد

([610]) Hoffman, K., Demo, D.& Edwards, J: Physical wife abuse in nonwesten society. An integrated theoretical approach. Journal of marriage and the family, 1994, PP. 131 – 133.

طبيعي استجاب بطريقة طبيعية للتوتر الذي نشأ من موقعه في البناء الاجتماعي، فالعيب في البناء، وليس في الفرد. ومن هذا المنطلق أيضاً أصبح الأنومي مرتبطاً بالطبقة، فقد افترض ميرتون أن الأنومي يتوقع في الطبقات الدنيا عنه في الطبقات العليا نظراً لتقييد الفرص المشروعة أمام الأفراد[611].

كما تتطابق دلالة تلك الأقوال أيضاً مع ما ذهب إليه ميرتون من أن التناقض بين القيم الاجتماعية والأهداف الثقافية لا يعد سبباً كافياً في حد ذاته، ومبرراً قوياً لوجود ظاهرة الأنومي، وبالتالي لظهور السلوك المنحرف، إذا لم يحدث في مجتمع تسوده أيديولوجية المساواة وإتاحة الفرصة لتحقيق الأهداف بصورة متساوية. وبالتالي فإن التناقض بين الأيديولوجية المنتشرة- وهي المساواة في إتاحة الفرصة بدرجة متساوية أمام الجميع- وبين الحالة الواقعة فعلاً- وهي عدم المساواة وإتاحة الفرص- يؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف، وأن حالة الأنومي وما تؤدي إليه من استجابات منحرفة لا يمكن دراستها أو فهمها بمفردها من خلال الوسائل المتاحة للفرد، ولكن لا بد أن نضع في الاعتبار علاقة تلك الوسائل المتاحة بأهداف الفرد، وذلك حتى يمكن تفسير الاستجابات المنحرفة[612].

5- انتشار ظاهرة الإدمان:

أيضاً، فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية لحالات الدراسة من المطلقات والمخالعات أنه قد كان لظاهرة الإدمان تأثيرها المباشر والخطير في حدوث ظاهرة الطلاق المبكر داخل أسر بعض حالات الدراسة، وذلك من خلال وجود بعض الأزواج ممن يعانون من مشكلة الإدمان، حيث أظهرت الدراسة أن إدمان الزوج يعد سبباً رئيسياً في كراهية الزوجة له وتفكيرها في الطلاق منه، وذلك لما ينتج عن ذلك الإدمان من استنزاف لموارد الاسرة وإمكانياتها المادية، وكذلك لما ينتج عنه من ممارسات عنيفة ومحاولات للإيذاء البدني يقوم بها الزوج تجاه زوجته بل وحتى تجاه

([611]) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 157.

([612]) عدلي السمري: السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، مرجع سابق، ص54.

أبنائه، (حالة 10، 12، 25). نظراً لما يسببه تعاطي المخدرات من غياب للوعي وفقدان للقدرة على التفكير السليم، والاندفاع الذي قد يدفع بالفرد إلى الإساءة حتى إلى أقرب الناس إليه، وأيضاً لرغبته في الحصول على ما لديها من أموال لإنفاقها في جلب المواد المخدرة اللازمة له والتي يتطلب شرائها مبالغ طائلة لا يستطيع في الغالب توفيرها بمفرده (حاله 3، 27) بالإضافة إلى ذلك فقد أوضحت الدراسة أن الإدمان قد يتسبب في إصابة الزوج (المدمن) بحالة من عدم التوازن النفسي الذي ينتهي به إلى محاولة قتل الزوجة إذا ما توافرت بعض الظروف أو المؤثرات الخارجية البسيطة (حالة 27) وذلك عندما تنشب إحدى المشاجرات بينهما والتي يكون سببها هو رغبة الزوجة في تهدئة الزوج أو محاولة إثنائه عما يمارسه من عنف أو إيذاء بدني تجاهها، وهذا يعني بالطبع أن الإدمان لا يعد فقط مجرد تدمير للطاقة البشرية أوالشبابية الموجودة داخل نطاق المجتمع المصرى، بل أنه أيضاً بما له من أثار سلبية على العلاقات الأسرية السائدة داخل أسر المدمنين قد أصبح مهدداً لأمن الأسرة وتماسكها.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:

(أنا جوزي كان بيتعاطى بانجو، كانت كل فلوسه رايحه عليه، كل يوم لازم يشتري لفة ولفتين، وساعات البنت كان بيقوم عليها صدرها وما تبقاش قدرة تاخد نفسها، أكمنها عندها حساسية في الصدر وما كانش بيقدر يجيب لها العلاج وكنت بروح أخد من أمي فلوس واجيبه أنا للبنت، لكن هو ما كانش في دماغة البنت ولا علاجها، كان كل همه مزاجه وبس، وكان أهون عليه أن يبيع بنته من أنه يتنازل عن البانجو) " حالة رقم 12".

(أنا جوزي كان مدمن بودرة وماكس، كان يومياً بيجيب صحابه في الشقه ويقعد يتعاطى معاهم، قبل ما اطلق منه على طول كان سارق دهبي وبايعه، وقبلها كان سارق دهب أمي بعشر ألاف جنيه وبايعه برضه عشان يجيب السم اللي كان بيخده، لغاية التاكسي بتاع أبويا باعه بأربع آلاف جنيه وضيعهم على المخدرات، ورغم كل ده صبرت عليه برضه عشان بنتي ووقفت جانبه ودخلته مصحه قعد فيها 3 شهور

يتعالج، وبعد ما خرج رجع تاني للمخدرات وبقى أقوى من الأول، كذا مرة ضربني بكوباية الشاى، وآخر مرة خنقني كان عاوز يموتني، وده اللي خلاني أصمم أطلق منه، وكمان بصراحه خفت على نفسي يجيلي الإيدز، لأنه ممكن يكون عنده وهو مش عارف بسبب حقن الماكس اللى كان بيحقنها هو وصحابه لبعض) " حالة رقم 27".

هذا، وقد كشفت الدراسة الميدانية عن بعداً أو جانباً آخر هاماً في دراسة ذلك العامل، وهو أن أسباب الإدمان تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية، ففي المستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا يأتي إدمان الأزواج نتيجة للرفاهية والترف الزائد، أما في الطبقات الوسطى والدنيا فهو نتيجة لمحاولة الهروب من الواقع وعدم تحقيق الإشباع المادي نظراً لانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الطبقات، ولذلك فإدمان الأزواج في الأحياء والطبقات الراقية هو إدمان للبودرة والحقن والطوابع، أما إدمان الأزواج في الطبقات الفقيرة والأحياء الشعبية فهو إدمان للبانجو والحبوب المخدرة، كذلك فقد أوضحت الدراسة أيضاً أنه في الطبقات الفقيرة هناك اعتقاد كبير من جانب الأزواج بأن هناك علاقة بين المخدرات والفحولة الجنسية، وأن تعاطي المواد المخدرة يزيد من القدرة الجنسية للرجل، الأمر الذي يدفعهم إلى إنفاق جزءاً كبيراً من دخولهم القليلة في جلب تلك المواد المخدرة وتعاطيها.

وتتفق تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن إدمان الزوج يؤدي إلى الإساءة النفسية للزوجة، كما أنه يؤثر على كفاءة العلاقة الزواجية ويزيد من الشقاق الأسري، ويعتبر أيضاً عاملاً مهيئاً للإساءة الجسمية للزوجات[613].

وبشكل عام يمكن القول بأنه في ظل وجود تلك الظاهرتين، البطالة بما يترتب عليها وما يرتبط بها من مشكلات يجعلها تشكل خطراً يهدد بنية الأسرة الحديثة، ومن ثم بنية المجتمع كله بالانهيار، والإدمان بوصفه أحد أشكال السلوكيات الانحرافية التي سادت خلال الربع الأخير من القرن العشرين داخل المجتمع المصري كنتاج لما

([613]) هبة محمد على حسن: الإساءة إلى المرأة، مرجع سابق، ص 103.

تعرضت له البنية الاجتماعية والثقافية من تغيرات جوهرية، يمكن التنبؤ بصعوبة الحد من ظاهرة الطلاق المبكر أو التقليل من حجم انتشارها، نظراً لما لهاتين الظاهرتين من آثار اجتماعية خطيرة على الأسرة المصرية بما يحدثاه من أحوال نفسية سيئة، وتفكك في العلاقات والروابط، وكثرة الخلافات والمصادمات بين الأزواج والزوجات، خاصة في ظل ضعف عملية التنشئة الاجتماعية، وغياب الوازع الديني، والقدوة الحسنة التي يمكن للشباب تبنيها والاهتداء بها، وهو ما يعني بالطبع ضرورة القضاء على تلك الظواهر السلبية كخطوة أولى لحل مشكلة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج داخل هذا المجتمع.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد توصلت الدراسة الميدانية إلى نتيجة أخرى هامة في دراسة هذه المشكلة، وهي أنه لم يكن للصداقة أو لجماعة الصديقات أي دور في حدوث الطلاق، أو التشجيع عليه، حيث أكدت جميع حالات الدراسة الثلاثون بنسبة (100%) امتلاكهن لبعض الأصدقاء من الأقارب، والجيران، إلا أنهن قد أوضحن أنه لم يكن لهؤلاء الصديقات أي تأثير فيما أقدمن عليه من طلاق أو خلع، مشيرة إلى أنه لم يحدث قط أن حاولت صديقاتهن تشجيعهن على طلب الطلاق، بل على العكس كانوا دائمي التخفيف عنهن ما كن يلاقينه من سوء معاملة من جانب الأزواج، ونصحهن بما يجب عليهن فعله لتجنب ما قد ينشب بينهن وبين أزواجهن من مشكلات أومشاجرات، بل أنه كثيراً ما حاول البعض منهن التدخل للمساعدة وحل هذه النزاعات، غير أنه غالباً ما كانت تبوء هذه الحالات بالفشل وذلك لعدم تفاهم الطرفين وإصرارهم على التمسك بآرائهم الخاصة، هذا وقد أوضحت هذه الحالات أن صديقاتهن كثيراً ما حاولن إثنائهن عن فكرة الطلاق، حرصاً على مستقبل الأبناء، وخوفاً من التفكك الأسري. وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أنه لم يكن للأصدقاء دوراً سلبياً أو مشجعاً في الدفع بتلك الحالات إلى طلب الطلاق أو الخلع أو الإقدام عليه، بل أنه في بعض الأحيان كان لهن دوراً إيجابياً في تهدئة صديقاتهن من الزوجات وحثهن على تحسين علاقاتهن بأزواجهن، رغبة منهن في مساعدة صديقاتهن على التخلص من مشكلاتهن واستقرار أحوالهن الأسرية، خاصة وأن هذه الحالات جميعهن لم يمضي على زواجهن إلا سنوات بل وأحياناً شهور قليلة، وهو ما

قد يدفع هؤلاء الصديقات إلى التعاطف معهن ومحاولة الوقوف بجانبهن بل ومساعدتهن أيضاً على الخروج من هذه المشكلات التي قد تعكر عليهن صفو حياتهن الزوجية.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:

(أنا كل جيراني في العمارة كانوا صحابي أوي وكلهم كانوا عارفين إن أنا مش مرتاحة مع جوزي، وإن أنا على طول في خناقات معاه، عشان أنا ساعات كنت بحكي لهم، وساعات هما كانوا بيسمعونا ويشوفوني وأنا ماشيه غضبانه كل يوم والتاني عند ماما، بس بصراحة عمر ما واحدة فيهم شجعتني على الطلاق، أو قالت لي اعملي فيه ولا سوى، بالعكس دول هما اللي كانوا بيخففوا عني ويقعدوا يقولوا لي معلش ده برضه جوزك ولازم تستحملي، كل الناس فيها عيوب مفيش حد خالي، الكمال لله وحده، بكرة ربنا يهديه ويبقى كويس، ومرة واحدة منهم سمعت خناقتنا مع بعض جابت جوزها ونزلت وقعدوا يتكلموا معانا وحاولوا يصلحوا ما بينا) "الحالة رقم 1".

يتضح مما سبق، أن هناك العديد من العوامل أو الظروف المجتمعية التي قد أسهمت مجتمعه في خلق ظاهرة الطلاق المبكر، والتي تعد مسئولة مسئولية كاملة عن نموها وانتشارها داخل المجتمع المصري، وبين طبقاته المختلفة، سواء كانت تلك الظروف ظروفاً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية، حيث كشفت الدراسة الحالية مدى الخلل والتصدع الأسري الذي كانت تعانيه أسر حالات الدراسة كنتاج لهذه الظروف التي شهدها المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وما أدت إليه من تغيرات جوهرية شملت جميع نواحي الحياة داخل هذا المجتمع.

وهذا يعني، أن جميع العوامل السابقة المؤدية إلى الطلاق، يجمعها عامل مشترك واحد، وهذا العامل يتمثل في التحولات الاجتماعية- الاقتصادية السائدة، وما صاحبها من تغيرات سريعة شملت كافة البنى الاجتماعية، وعلى رأسها النسق الأسري. تلك التحولات المتمثلة في الاتجاه المتنامي نحو العولمة، حيث الاتجاه المفرط نحو الاعتماد على القطاع الخاص، وتصفية القطاع العام، والتخلص من العمالة الزائدة، وهيمنة الشركات عابرة القوميات، وانفتاح المجتمعات المحلية على المجتمع العالمي، وتعرضها للوافد الثقافي، وسيادة الثقافة الغربية وغزوها للثقافات المحلية، ومحاولة

إلغائها، وتهميشها واحتواء الهويات الثقافية المحلية داخل الثقافة الكونية، ومن ثم اكتساب الأفراد المحليين للنماذج الثقافية والقيمية الغربية نتيجة التقدم في وسائل الاتصال المختلفة، وعلى رأس هذه القيم تلك المتصلة بالزواج والطلاق، فلقد ظهرت في الآونة الأخيرة بعض الخصائص المميزة للنسق الأسري في المجتمع المصري، من أهمها الاتجاه نحو تبني القيم الاستهلاكية، والتركيز على الماديات في الإعداد للزواج والاختيار لشريك الحياة، كما ساد تشيؤ العلاقات الأسرية، وطرأت تغيرات عديدة على وظائف الأسرة المصرية في ظل هذه التحولات الكونية، تركت أثاراً على بنية الأسرة واستقرارها. كما تزايدت معدلات التفكك والتحلل باعتبارها نتاج للتحولات المجتمعية، نتيجة لتقلص أوقات التفاعل الأسري، وغياب أحد الزوجين سواء بالهجرة، أو الإنشغال بهموم الحياة اليومية، وحدوث الإنفصال العاطفي والنفسي بين الزوجين، بالإضافة إلى تغير أدوار كل من الرجل والمرأة وما صاحب ذلك من صراع الأدوار، هذا بالإضافة إلى ظهور مشكلات عديدة لا تستطيع الأسر المصرية حلها بمفردها بل تقف عاجزة في كثير من الأحيان أمامها، مثل البطالة، والإدمان، والاندفاع العاطفي بكل صوره وأشكاله، ولعل كل هذه الأمور مجتمعه قد شكلت في التحليل الأخير أعراض واضحة لمرض التصدع الاجتماعي الذي أصاب الأسرة المصرية والذي أفضى في نهاية الأمر إلى مختلف صور وآليات التحلل الاجتماعي التي خبرتها الأسرة المصرية في الآونة الأخيرة ومن أهمها ظاهرة الطلاق المبكر.

ثالثاً: تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق المبكر من وجهة نظر حالات الدراسة:

انطلاقاً من أهمية أن تكشف هذه الدراسة عن مدى وعي حالات الدراسة وإدراكها لوجود تأثير لما شهده المجتمع من تحولات خلال سنواته الأخيرة على العلاقات والقيم الاجتماعية السائدة داخل نطاق المجتمع كله بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة، وبالتالي لما لها من دور في انتشار ظواهر الطلاق أو التفكك الأسري، ولاسيما ظاهرة الطلاق المبكر موضوع الدراسة، كان الاهتمام من جانب البحث الميداني برصد وجهات النظر والآراء المختلفة للمبحوثات تجاه كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسئولة عن

انتشار تلك الظاهرة، وكذلك تجاه القيم والمعايير والسلوكيات التي انتشرت في المجتمع خلال الآونة الأخيرة، وساعدت بانتشارها على نمو هذه الظاهرة، وذلك باعتبار أن تلك الآراء لا تعتبر فقط عن وعي هذه الحالات بما أحدثته تلك التحولات من آثار سلبية على الأسرة والمجتمع، وإنما هي أيضاً تعكس وعي المجتمع كله بهذه المشكلات، وذلك لكون العينة ممثلة لمستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة، أي للشرائح المختلفة الموجودة داخل نطاق المجتمع المصري.

وفي هذا الصدد فقد أكدت غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات ما يوجد من علاقة بين انتشار بعض العوامل الاجتماعية السلبية داخل المجتمع المصري كالإدمان، وضعف العلاقات الاجتماعية والحميمية بين الأزواج والزوجات نتيجة لطغيان الجانب المادي، ونمو وانتشار ظاهرة الطلاق المبكر بأشكالها المختلفة، حيث أوضحت جميع حالات الدراسة بنسبة (100%) أهمية هذين العاملين وما لهما من انعكاس كبير على أساليب التعامل السائدة بين الزوجين حديثي الزواج، وذلك بما يحدثاه من آثار نفسية سيئة، وتفكك في الروابط الأسرية، مؤكدات على انتشار هذه الظواهر بين شرائح المجتمع المختلفة، نظراً لما ساد المجتمع في السنوات الماضية من بطالة وعدم توافر فرص عمل مناسبة للغالبية من الشباب، مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والأحوال المعيشية لعدد كبير منهم، خاصة وأن هناك فئات أخرى من أفراد المجتمع يزدادون ثراءاً يوماً بعد يوم، مما يؤدي إلى شعور الأزواج بالفشل والإحباط، والمعاناة من عدم استقرار الأحوال المادية، وبالتالي عدم قدرتهم على إشباع حاجات الأبناء والزوجات، مما يدفعهم إلى الإدمان كمحاولة للهروب من هذا الواقع، أو إلى الهجرة للعمل بالخارج رغبة في الكسب المادي السريع، أو يؤدي إلى فشل الحياة الزوجية للبعض سواء كان ذلك بالطلاق أو بالهجر نتيجة لكثرة المشاجرات التي تنشب بينهم وبين زوجاتهم كتناج للبطالة وقلة الدخل. وتعكس هذه النتيجة بالطبع الوعي التام من جانب حالات الدراسة بالأسباب الكامنة وراء شيوع ظاهرة الإدمان، ومالها من تأثير في حدوث وازدياد معدلات الطلاق المبكر داخل الأسرة المصرية.

ويتضح ذلك من أقوال بعض الحالات:

(الإدمان ده مصيبه وهو السبب في الطلاق، يبقى الراجل مش لاقي ياكل ولا يأكل مراته وعياله وتلاقيه بيشرب بانجو وبياخد برشام، وتبقى الست هي اللي بتصرف على البيت وهو كمان بيتعاطى، وياريت على كده وبس، الشرب ده بيخلي الراجل واحد تاني خالص، يعني أنا جوزي قبل ما يشرب مخدرات كان كويس، وكان بيحبني أوي، بس بقى بعد كده بعد ما مشي في السكة دي، بقى إنسان تاني خالص غير اللي اتجوزته، وكل شوية خناقات وضرب وقلة أدب، كان ساعات يبقى عامل زي المجنون ممكن يضربني بأي حاجة قدامه، ومرة حط لي المطواه في جنبي، عشان كده كرهته واطلقت منه) "الحالة رقم 10".

(أكتر سبب موجود في البيوت دلوقتي وبيخلي موضوع الطلاق ده يحصل هو قلة الحب بين الزوج والزوجة، بتلاقي الراجل في ناحيه ومراته في ناحيه تانيه خالص كل واحد في شغله وناسي التاني، مابقاش في علاقة قوية بين الاتنين زي زمان، ده غير إن الزوج ساعات بيسافر بره عشان الفلوس ويسيب مراته هنا، وينزلها في الأجازات، كل سنة مرة، وده مش صح لأن ده بيبعد المسافة بين الراجل ومراته، وبيخلي العلاقة بينهم ضعيفة أوي، وكمان الست ممكن تخون جوزها، وممكن الراجل يتجوز واحدة تانية بره، كمان الخناقات الكتير بين الزوجين بسبب مصروف البيت والعيشة الغالية، ده كله بيخلي الطلاق يحصل سهل أوي) "الحالة رقم 8".

هذا وقد أكدت جميع حالات الدراسة من المطلقات بنسبة (100%) رفضهن لأساليب العنف والإيذاء البدني والنفسي التي يلجأ إليها الأزواج كأساليب أساسية للتعامل مع الزوجات، حيث أشرن إلى ما لهذا العامل من آثار سلبية على العلاقات العاطفية والأسرية بين الزوجين تضاف إلى الآثار الناتجة عن العوامل السابقة، معبرات عن استياءهن الشديد من سيطرة تلك الأفكار الخاصة بأفضلية هذه الأساليب والأحقية الدينية للرجل في ممارستها على عقول عدد كبير من الأزواج وهو ما يعكس الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية من جانب هؤلاء الأزواج مؤكدات على ما عانيناه من جراء سيادة هذه الأساليب داخل أسرهن السابقة، وعلى ما ترتب عليها من ضياع لقيم

الحب والعطف والاحترام والتماسك الأسري، وعلى كونها نتيجة لذلك من أخطر العوامل الاجتماعية تأثيراً في زيادة الاتجاه نحو الطلاق المبكر، وارتفاع معدلاته بشكل كبير.

وتتفق تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الشريعة الإسلامية قد أباحت تأديب الزوجة في ظروف وحالات خاصة ضيقة جداً حددها الرسول ﷺ بالضرب غير المبرح، حتى إن بعض الفقهاء قال: إنه ضرب المسواك مع وجوب تفادي الوجه. وهو بهذه المواصفات ليس العنف المشاهد حالياً. فالإسلام قد أقر ضرب الزوجة بغرض الإصلاح ولم يقصد منه الإيذاء الحسي والإيلام البدني فهو إجراء وقائي قد يكون بسواك أو بمنديل أو بطرف الرداء وما إلى ذلك بعيداً عن الوجه والمواضع المحسنة والمخوفة كالبطن في المرأة حفظاً لكرامة الإنسان وبشرط أن لا يترك أثراً ولا يحدث عاهة في جسمها، ولذلك فلا يجوز للزوج أن يخرج على حدود الضرب غير المبرح وإلا اعتبر فعله اعتداء لا تأديباً، مما يعرضه للمسئولية الجنائية والمدنية[614].

ومن هنا فقد أشارت حالات الدراسة جميعها إلى أن أفضل أساليب التعامل التي ينبغي سيادتها بين الزوجين هو أسلوب التفاهم والحوار، وذلك لكون هذا الأسلوب قادراً على إشاعة جو من الحب والطمأنينة والراحة النفسية بين حديثي الزواج، وهو ما يعني التقليل من احتمالية حدوث الطلاق المبكر، والذي غالباً ما يحدث نتيجة لجوء الأزواج المستمر إلى استخدام العنف بأنواعه المختلفة ضد زوجاتهم، وما ينتج عنه من شعور هؤلاء الزوجات بالقهر والاضطهاد والضغط النفسي والعصبي غير المحتمل.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:

([614]) عماد محمد ربيع: تأديب الزوجة بين الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية والقانون الجنائي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد الثاني، 2002، ص 49.

(فيها إيه يعني لو الراجل يتفاهم مع مراته بالراحة كده ويعاملها باحترام، يعني يبقوا أصحاب، يقعدوا مع بعض ويتكلموا بهدوء في مشاكلهم، من غير ما يمد إيده عليها ولا هي تشتموا، لو ده حصل عمر ما هايبجي عليهم وقت ويطلقوا أو حد يسمع صوتهم، بعكس طبعاً لو الراجل بيضرب مراته ومتعود إنه يمد إيده عليها، هايبقوا كل يوم والتاني في خناقات وفي الآخر هاينتهي الموضوع بالطلاق، لأن مفيش ست النهاردة بترضى بالإهانة، وخصوصاً لو كانت متعلمة وبتشتغل) "الحالة رقم 11".

كذلك فقد أشارت جميع هذه الحالات إلى أهمية هذا الأسلوب في تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة، حيث أنه يمكن عن طريقه غرس القيم والسلوكيات الإيجابية في نفوس الأبناء بسرعة، كما أنه يشعر الأبناء بآدميتهم ويزيد من حبهم واحترامهم للآباء مما يدفعهم إلى قبول ما يحاول الآباء والأمهات غرسه فيهم من قيم أخلاقية ونماذج سلوكية، أما في الحالات التي يلجأ فيها الآباء إلى استخدام أساليب الضرب والعنف فإن ذلك لا يؤدي فقط إلى عدم قبول تلك القيم والإصرار على فعل الخطأ، بل أنه غالباً ما يؤدي أيضاً إلى نمو روح العنف والعدوان بداخلهم واستمراريتها عند الكبر وعندما يصبحون أزواج كرد فعل لما تعرضوا له من قبل آبائهم في الطفولة من عنف مادي أو معنوي أو كلاهما معاً، وذلك لأن العنف لا يولد إلا العنف.

وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي وعي جميع حالات الدراسة بأهمية إتباع أسلوب الحوار والنقاش والبعد عن أساليب العنف أو القسوة بين الزوجين، وكذلك بينهم وبين الأبناء داخل الأسرة على الرغم من انخفاض المستوى التعليمي لبعضهن، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى كثرة معاناة هؤلاء الزوجات من استخدام أزواجهن لأساليب الإيذاء البدني المختلفة ضدهن، وما أدى إليه ذلك من مشاكل اجتماعية ونفسية شديدة دفعت بهن إلى الإقدام على الطلاق.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:

(أنا رأيي أن أساليب التعامل الخاطئة مع الأبناء من وهما صغيرين هي المسئولة عن موضوع العنف ده، لأن مفيش حاجة بتيجي من فراغ، الولد اللي بيتعامل من

صغره بعنف لما بيكبر بيبقى عنيف مع مراته، أنا طليقي كان وهو صغير بيضرب على طول من والده ووالدته، حسب ما حكي لي ما كانش بيتعاقب غير بالضرب، وده خلاه عنيف جداً لما كبر، وأقل كلمة تستثيره وتعصبه، عشان كده لازم نغير أسلوب التربية ونربي أولادنا عن طريق لغة الحوار والتفاهم، مش بالضرب والعقاب، لأن العنف لا يولد إلا العنف) "الحالة رقم 4".

وتتفق دلالة تلك الأقوال مع ما ذهب إليه التفاعليون الرمزيون من أن تخفيف حدة العنف يكون عن طريق تعليم الناس ألا يكونوا عنيفين أو عدوانيين في تصرفاتهم أو سلوكياتهم المختلفة، وأن إحداث هذا لا يمكن أن يتم فجأة، وإنما لا بد من وضع برامج لتعديل أو علاج السلوك العنيف لدى الأفراد، يكون لها تأثيرها الفعال على الكثير من مظاهر العنف الموجودة داخل المجتمع، وأنه لا بد أيضاً من إحداث تغيرات ثقافية واسعة النطاق، وذلك من خلال ما تقدمه المدارس ووسائل الإعلام من برامج تعليمية وتوجيهية لتعليم عدم العنف [615].

كذلك فقد أبرزت الدراسة الميدانية أيضاً وعي غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن عشرون حالة بما للبطالة كعامل اقتصادي من تأثير كبير في انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، حيث أوضحت هذه الحالات أنه لا يمكن أن يكون هناك عاملاً اقتصادياً أشد وطأة من هذا العامل في تأثيره على الزوج والزوجة معاً، وذلك لما ينتج عن البطالة من مشاكل اقتصادية واجتماعية ونفسية عديدة بين الزوجين، خاصة في ظل غلاء الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة، وكثرة عرض السلع الاستهلاكية وزيادة الاتجاه نحو الاستهلاك الترفي وغير ذلك من العوامل التي قد تشعر الفرد الذي يعاني من البطالة بمزيد من العجز، وكذلك بالكراهية للمجتمع كله باعتباره مسئولاً عن معاناته ومشاكله المتزايدة وذلك لعدم توافر فرص العمل المناسبة التي يمكن عن طريقها إشباع ما يريد وتحقيق كل ما يهدف إليه من طموحات، ومن ثم

([615]) Coleman, JW. And Cressey, DR, Social problems, OP., cit., P. 35.

فهو قد يلجأ إما إلى العزلة والانطواء والإدمان أو إلى استخدام العنف ضد الجميع من حوله وبخاصة الزوجة والأبناء كمحاولة للتمرد والتعبير عن رفض هذا الواقع بكل ما فيه.

ويتأكد ذلك من أقوال بعض الحالات:

(طبعاً أكتر حاجة تخلي الست تكره جوزها وتطلق منه هو أنه يكون مابيشتغلش، أصل الست ممكن تتغاضى عن أي عيب في جوزها إلا موضوع الشغل ده، خصوصاً أن الحياة دلوقتي مش مستحمله إن الراجل يقعد في البيت والست هي اللي تصرف عليه وعلى ولاده، ومفيش حاجة اسمها مش لاقي شغل، الراجل ملزم شرعاً وقانوناً أنه يصرف على بيته ويكفيه، يشتغل في الفاعل إن شاالله حتى ينحت في الصخر مش عيب، العيب إنه يقعد في البيت ومراته هي اللي تصرف عليه) "الحالة رقم 14"

(طبعاً، البطالة اللي احنا فيها الأيام دي هي السبب في حالات الطلاق الكتير اليومين دول، وأديني أنا أهو أكبر دليل على كده، يعني لو كان جوزي بيشتغل وبيدخلنا فلوس كنت عمري ما هاسيبه، ولا كنت عمري أصلاً هاتخانق معاه، لأن كل خناقتنا في الأول قبل ما يتعاطى كان سببها قلة الشغل والفلوس، صحيح هو ماكانش لاقي شغل، لكن برضه أنا والعيال ذنبنا إيه نستحمل الوضع ده وخصوصاً بعد ما أدمن كمان،
الحمد لله إن أنا بشتغل ودخلي كبير قدرت أصرف منه على ولادي، وإلا كان زمانا موتنا من الجوع) "الحالة رقم 3".

أما البعض الآخر من حالات الدراسة وعددهن عشر حالات فقد أوضحن أن الفقر يعد من أهم العوامل الاقتصادية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، وذلك لما له من تأثير كبير على الحالة النفسية والظروف والأحوال المعيشية للزوجات والأبناء، خاصة في ظل احتلال القيم المادية للمرتبة الأولى وسيادتها لدى عدد كبير من أفراد المجتمع، مؤكدات أن تأثير هذا العامل يكون واضحاً من خلال عجز الأزواج عن إشباع حاجات الزوجات والأبناء مما ينتج عنه أشكالاً عديدة من الخلافات والنزاعات الأسرية الحادة الناتجة عن الحرمان وعدم القدرة على إشباع ضروريات الحياة

الأساسية من مأكل ومشرب وملبس، خاصة وأن كثرة عرض أنواع مختلفة من السلع الاستهلاكية الباهظة الثمن يعد عاملاً مساعداً على تزايد حدة المشكلات واندلاع المشاجرات بين الأزواج والزوجات، والتي غالباً ما تتصف بطابع العنف واستخدام القوة مما يؤدي إلى ضعف العلاقات الأسرية وتفككها، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حالات الطلاق المبكر بين حديثي الزواج.

ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالة:

(الفقر هو أهم سبب للطلاق دلوقتي، عشان هو السبب في كل الخناقات اللي بتحصل في البيوت بين الراجل ومراته، البيوت الفقيرة كلها بتحصل فيها خناقات ومشاكل بسبب قلة الفلوس، وبسبب العيال وطلباتهم، كل واحد فيهم عايز حاجه، والبيت مصاريفة كتير والماهية بتاعة الراجل مش مكفيه حاجة خالص، وهو ده اللي بيخللي الست تتخانق مع جوزها مرة واتنين وتلاته، وعشان كده ممكن الواحد في خناقة من دول مع مراته يرمي عليها يمين الطلاق عشان يخلص من الهم والنكد ده، وكمان الست ممكن تزهق من قلة الفلوس وتطلب الطلاق) "الحالة رقم 25".

وجدير بالذكر هنا أن غالبية من أشاروا إلى ما للبطالة والفقر كعوامل اقتصادية من تأثير في حدوث ظاهرة الطلاق المبكر كانوا ممن طلقن لهذه الأسباب، حيث أوضحت هذه الحالات قناعتهن التامة واعتقادهن الراسخ في أهمية هذين العاملين بناءاً على تجاربهن الذاتية ودوافعهن للطلاق. وهو ما يعكس بالطبع وعي هذه الحالات الشديد بالعوامل والأسباب والظروف المهيئة التي دفعتهن إلى الإقدام على الطلاق المبكر، كما تعكس أرائهن الخاصة أيضاً إدراكهن التام لحداثة هذه العوامل وعلاقتها بما مر به المجتمع من تغيرات في السنوات الأخيرة، حيث قام معظمهن بإجراء مقارنات بين الأوضاع الاقتصادية السابقة والحالية، مؤكدات على ارتباط هذه التغيرات بالكثير من حالات الطلاق والتفكك التي شهدتها الأسرة المصرية مؤخراً.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن إدراك جميع حالات الدراسة بنسبة (100%) لما حدث في النسق القيمي السائد داخل المجتمع من تغيرات كان لها أثرها الواضح على العلاقات والروابط الأسرية بين الأزواج والزوجات

وبالتالي على انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، حيث أكدت حالات الدراسة الثلاثون على ما كان لانتشار القيم المادية والاستهلاكية وضعف القيم الدينية من تأثير على العلاقة بين الزوجين في الآونة الأخيرة، وكذلك على حداثة هذه القيم والمعايير وما لحق بها من سلوكيات لم يكن لها وجود من قبل، حيث أدى هذا التغير القيمي إلى وجود انتشار العديد من الأنماط السلوكية المنحرفة داخل مجتمعنا المصري في السنوات القليلة الأخيرة.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:

(حب الناس للفلوس وبعدهم عن ربنا هو السبب في معظم حالات الطلاق، البنت دلوقتي بقى كل همها تجوز واحد معاه فلوس، مش مهم أخلاقه ولا تدينه، المهم إنه يجيب لها شقة تمليك في منطقة راقيه، وشبكه بكذا وفستان بكذا، وده لأن الزمن اللي احنا عايشين فيه ده زمن المادة فيه هي كل حاجة كمان الأخلاق ما بقتش هي الأخلاق، ولا القيم هي القيم، والناس بقت ناسيه إن فيه ربنا، يعني طليقي ده لو كان بيعمل حساب لربنا وبيخاف منه ماكانش خاني، هو أصلاً لو كان قريب من ربنا كان ربنا هايحميه من نفسه ومن أي حاجة حواليه مش كويسة، عشان كده ياريت البنات تعرف إن الفلوس مش أهم حاجة في العريس، الأهم من كده أخلاقه ومبادئه وتدينه) "الحالة رقم 2".

وتتفق تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن التغير الاجتماعي قد أحدث تحولاً وتغيراً كبيراً في نسق الأسرة المصرية، وبالتالي انعكس على نسق القيم السائد، حيث سادت قيم الفردية والأنانية، كما قل التفاعل الأسري الإيجابي مما أفضى إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية من أهمها العنف الأسري، والتفكك الأسري وغياب الترابط الاجتماعي، وتدهور الظروف الاقتصادية، كما اختفت بعض القيم الإيجابية التي كانت تميز الأسر المصرية كالتراحم، والألفة، والانتماء كما وضح التحول من الأسرة المتماسكة ذات العلاقات القوية بين أفرادها إلى الأسرة ذات العلاقات الأقل قوة وترابط، كما نتج عن هذه التحولات والتغيرات الاجتماعية حدوث أنماط من التغيرات الاقتصادية متمثلة في انتشار ظواهر الفقر، والبطالة، وعدم

استيعاب سوق العمل لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة، فضلاً عن اضطرار كثير من الأسر المصرية إلى العيش والتوطن في أماكن وبؤر عشوائية[616].

وفي هذا الإطار فقد أوضحت تلك الحالات جميعها أنه لا يمكن الحد من ظاهرة الطلاق المبكر إلا بالقضاء على تلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقيمية السلبية التي ساعد انتشارها على نمو وبروز تلك الظاهرة، متمثلاً ذلك في ضرورة القضاء على البطالة وذلك بتوفير فرص العمل المختلفة للشباب من قبل الدولة، وكذلك مكافحة الإدمان عن طريق توعية الشباب بأضراره المختلفة، بالإضافة إلى ضرورة توعية الشباب المقبل على الزواج وحديثي الزواج بأساليب التعامل الصحيحة مع الزوجات وبأهمية البعد عن العنف في الحياة الزوجية، وكذلك ضرورة اتباع الآباء والأمهات لأساليب التنشئة الاجتماعية القائمة على الأخذ بأسلوب الصداقة والحوار مع الأبناء، وتجنب استخدام أساليب العنف البدني، إلى جانب الاهتمام بالتنشئة الدينية وغرس القيم الدينية السليمة، وكذلك قيم الحب والانتماء والتماسك الأسري في نفوس الأبناء منذ الصغر، مشيرة في ذلك إلى أهمية الوظيفة التربوية والنفسية للأسرة، وأنها لا تقل بمكان عن الأهمية الاقتصادية للأسرة.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:

(أهم شئ عشان موضوع الطلاق ده يقل إن الراجل يلاقي شغل ويبعد عن المخدرات ويتقي الله في مراته ويعاملها بالحسنى، والحكومة برضه ما تزودش الأسعار كل شوية، لأن الغلو ده بيخلي الست تتخانق مع جوزها كتير وساعات بتطلق بسبب مصروف البيت ومصاريف العيال، وكمان لازم نربي أولادنا على الحب، حب البيت والعيلة ونطلعهم متدينين وعارفين ربنا) "الحالة رقم 5".

وتتفق دلالة تلك الأقوال مع الحل الذي يقدمه الوظيفيون لمشكلة العنف، حيث يرى هؤلاء أن القضاء على هذه الظاهرة أو الحد منها يتمثل في زيادة ما يسمى

([616]) نجوى الفوال وآخرون: التغير الاجتماعي والعنف الأسري، من مؤتمر التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاماً، مرجع سابق، ص ص 754: 755.

بالتكامل الاجتماعي نظراً لما يحدثه هذا التكامل من ارتباط بين الأشخاص وجماعتهم الأولية التي تقوم بإشباع كافة احتياجاتهم الاجتماعية والنفسية، كما تغرس فيهم قيم الانتماء والقيم الدينية [617].

وهكذا فقد اتضح مما سبق أن هناك علاقة إيجابية بين تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري في عقوده الأخيرة، وبين نمو ظاهرة الطلاق بوجه عام والطلاق المبكر بوجه خاص وازدياد معدلاته خلال الآونة الأخيرة، وذلك من خلال ما أدت إليه هذه التحولات من تغيرات جوهرية في منظومة القيم الموجودة داخل المجتمع كله والأسرة لكونها جزءاً منه، نتج عنها خلل واضح في العلاقات والأدوار الاجتماعية بين الأزواج والزوجات وخاصة حديثي الزواج بشكل كان يحتم معه نمو هذه الظاهرة داخل نطاق المجتمع المصري، خاصة في ظل ما أفرزته هذه التحولات أيضاً من ظروف أو عوامل اجتماعية واقتصادية كانت بمثابة المناخ العام الذي ساعد على انتشار هذه الظاهرة بشكل لم تعهده الأسرة، ولم يعهده المجتمع من قبل.

كما اتضح أيضاً أن هناك إدراكاً من جانب غالبية حالات الدراسة لما شهده المجتمع من تغيرات تمثلت في ظهور العديد من القيم والعوامل السلبية التي أدت إلى غياب الحب والترابط والاحترام بين الأزواج والزوجات داخل الأسر حديثة الزواج، وعلاقة ذلك بانتشار حالات الطلاق المبكر وارتفاع معدلاتها في السنوات الأخيرة، هذا فضلاً عن إدراكهم لأهمية البعد عن العنف كأسلوب للتعامل بين الزوجين، وتربية الأبناء وفقاً لقيم الحب والانتماء والتماسك الأسري، والقضاء على ظواهر البطالة والإدمان كخطوات أولى في محاولة التغلب على هذه الظاهرة والحد من آثارها المدمرة على كل من الأسرة والمجتمع معاً.

خاتمة:

وبعد، يمكن القول من خلال تحليل العوامل والأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة

([617]) Coleman, JW. And Cressey, DR, Social problems, OP., Cit., P.33.

الطلاق المبكر داخل المجتمع المصري ما يلي:

– أكدت الدراسة الميدانية وجود بعض القيم والمعايير السلبية التي انتشرت في المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة فساعدت على انتشار حالات الطلاق المبكر بين حديثي الزواج مثل ضعف قيم الحب والاحترام والتعاون والتماسك الأسري، بالإضافة إلى تغير قيم الاختيار الزواجي، وانتشار القيم المادية والاستهلاكية، وكذلك قيم الأنانية وعدم الانتماء.

– أوضحت الدراسة الميدانية وجود عوامل اقتصادية ناتجة عن تلك التغيرات التي تعرض لها المجتمع المصري أدت إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر من أهمها الفقر، والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، وكثرة عرض السلع الاستهلاكية بأنواعها المختلفة.

– أظهرت الدراسة الميدانية وجود عوامل اجتماعية عديدة ناتجة عن تلك التغيرات التي تعرض لها المجتمع المصري أدت إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر من أهمها ضعف العلاقات الاجتماعية، والهجرة للخارج وتغير الأدوار داخل الأسرة، واللجوء إلى أساليب العنف البدني كوسائل أساسية للتعامل والتنشئة داخل نطاق الأسرة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الإدمان وتزايد معدلاته بين الشباب في السنوات الأخيرة.

obeikandl.com